من عقائد السَّلف

(١ ، ٢)

كِتابُ

اعْتِقادِ أَهْلِ السُّنَّة

تَأليف

الحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيليّ

(٢٧٧هـ - ٣٧١هـ)

وبِذَيْلِهِ

جوابُ أَبي بَكْرٍ الخَطيبِ البَغْدادي عَنْ سُؤالِ أَهْلِ دِمَشْقَ في الصِّفات

تقريظ

الشيخ حمَّاد بن محمد الأنصاري

تحقيق

جمال عزوّن

دار الرَّيَّان

كِتَابُ اعْتِقادِ أَهْلِ السُّنَّة

وبِذَيْلِه جَوابُ الخَطيبِ البغدادي

عن سؤالِ بعضِ أهل دمشقَ في الصِّفات

جميع الحقوق محفوظة لدار الريان
الطبعة الأولى

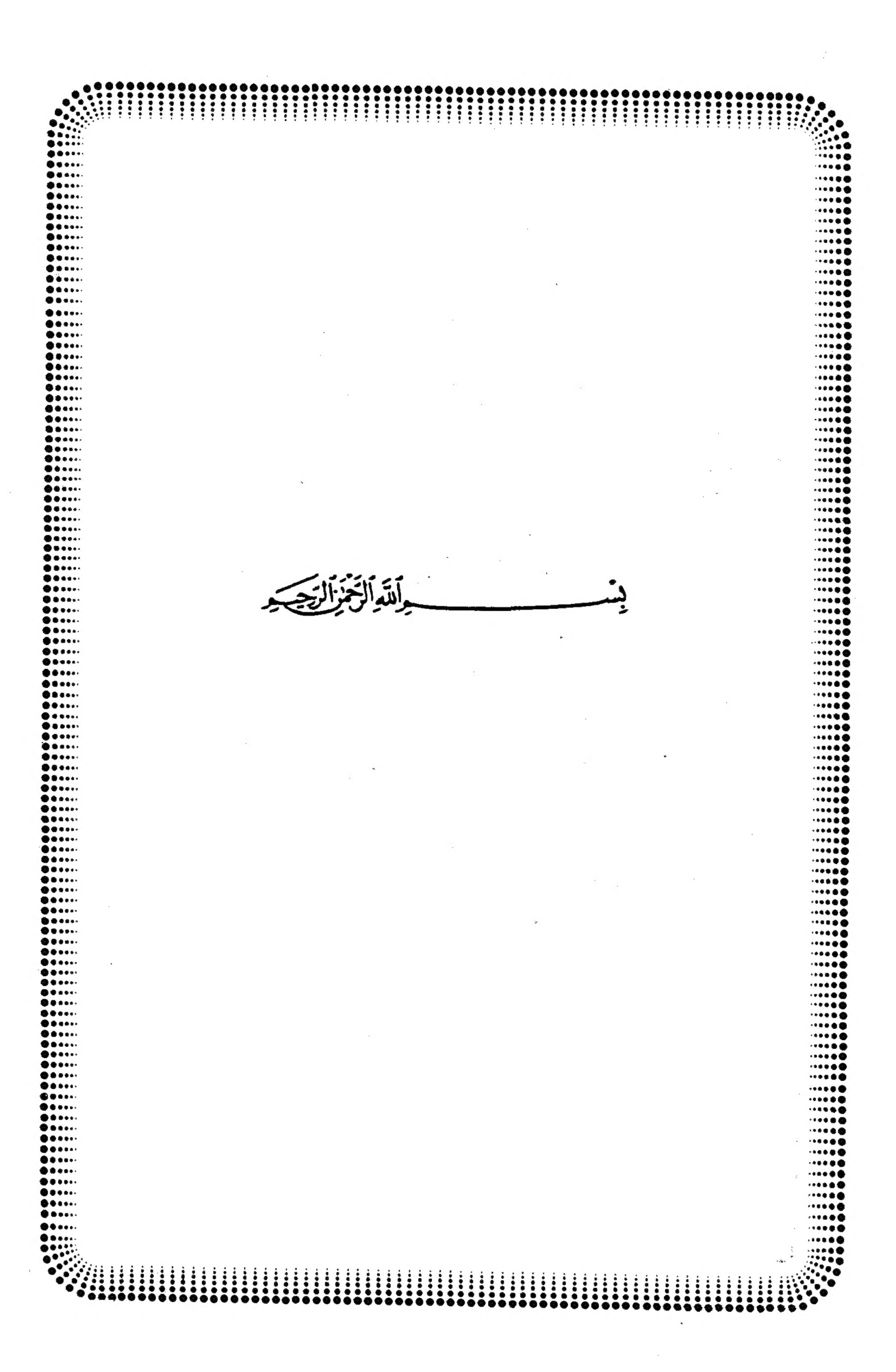
١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

دار الرَّيَّان

للنشر والتوزيع

الإمارات العربية المتحدة

دبا - الفجيرة - ص. ب ١١٧٩٨


بسم الله الرحمن الرحيم

تقريظ

بسم الله الرحمٰن الرحيم، وبه ثقتي، وعليه اتِّكالي.

هٰذا؛ وقد طالعتُ عمل الباحث جمال عزون الجزائري الطالب في كلية الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

طالعتُ عمله في دراسته تحقيقاً وتعليقاً «اعتقاد أهل السنة» للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي المتوفى (٣٧١هـ)، فوجدتُ عمله هٰذا أحاط بجوانب عديدة في إيضاح وتفصيل فقرات هٰذه العقيدة المحتوية على أقسام العقيدة عند السلف، وهي كالتالي:

١ ـ عقيدتهم في أسماء الله الحسنى وصفاته العلى، وأنها وسطٌ بين الإفراط والتفريط، والحق بين هٰذين الباطلين؛ قال الله تعالى عن كلِّ ندٍّ: ﴿وكذٰلك جَعَلْناكُمْ أُمَّةً وَسَطاً﴾.

٢ ـ اعتقادهم في القدر بين القدرية والجبرية.

٣ ـ قولهم في الإيمان وأنه قول وعمل يزيد وينقص.

٤ ـ توسُّط السلف في الوعيد بين الخوارج والجهمية، وأن مرتكب الكبيرة مؤمن بإيمانه، وعاص بمعصيته، ولا يخرج عن الإسلام بارتكاب المعصية؛ كما أنهم لا يقولون بدخول المؤمن الجنة؛ إلا مَن شهد له النبي ﷺ.

٥ ـ توسُّط السلف في الصحابة بين الخوارج والروافض، وأن السلف يترضَّون

عن جميع الصحابة رضي الله عنهم جميعاً.

هٰذا؛ وقد توَّج الباحث هٰذا العمل بفهارس جيِّدة.

وهٰذه الخدمة تعدُّ من الباحث خدمة جليلة تفيد مَن يريد أن يعرف مجمل عقيدة السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

*** تنبيه:**

وأردت بهٰذه المناسبة أن أنوِّه بأن السلف في عهد الإمام أحمد بن حنبل وتلامذته وتلامذة تلامذتهم شمَّروا عن ساق الجد والاجتهاد في التأليف في عقيدة الصحابة وأتباعهم، فكتبوا كتباً كثيرة في هٰذا الموضوع، تربوا على مئة مؤلف، ما بين مطوَّل ومختصر، مما يغني عن كتب الفلاسفة والمتكلِّمين من الجهمية والمعتزلة والأشعرية والماتريدية والكرَّامية والمقاتليَّة والقدريَّة والجبريَّة والخوارج والروافض، فيجب الرجوع إلى كتب السلف في الباب، والبعد عن كتب الفلاسفة وتلامذتهم المتكلِّمين.

«الخير في اتباع السَّلف، والشرُّ في ابتداع الخلف».

العِلْمُ قالَ اللهُ قالَ رسولُهُ ... إنْ صَحَّ والإجْماعُ فاجْهَدْ فيهِ

مَا العِلْمُ نَصْبَكَ للخِلافِ سَفاهَةً ... بَيْنَ الرَّسولِ وبَيْنَ رَأْيِ فقيهِ

كتبه بقلمه

أبو عبداللطيف حماد بن محمد الأنصاري

* * * * *

مقدمة

إنَّ الحمد لله؛ نحمده، ونستعينه، ونستغفره[1]، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيِّئات أعمالنا، مَن يهده الله؛ فلا مضلَّ له، ومَن يضلل؛ فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمَّداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقاتِهِ ولا تَموتُنَّ إلَّا وأَنْتُمْ مُسْلِمونَ﴾[2].

﴿يا أَيُّها النَّاسُ اتقُوا رَبَّكُمُ الَّذي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وخَلَقَ مِنْها زَوْجَها وبَثَّ مِنْهُما رِجالاً كَثيراً ونِساءً واتَّقُوا اللهَ الَّذي تَساءَلُونَ بِهِ والأَرْحامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾[3].

﴿يا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وقُولوا قَوْلاً سَديداً . يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمالَكُمْ ويَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ومَنْ يُطِعِ اللهَ ورَسولَهُ فَقَدْ فازَ فَوْزاً عَظيماً﴾[4].

أمَّا بعد؛ فقد ألَّف أهل الحديث والأثر مؤلَّفات كثيرة في بيان عقيدة السَّلف

---

(١) قال العلامة الألباني في «الصحيحة» (٥ / ١): «سمعت غيرما واحد من الخطباء يزيد هنا قوله: «ونستهديه»، ونحن في الوقت الذي نشكرهم على إحيائهم لهذه الخطبة في خطبهم ودروسهم؛ نرى لزاماً علينا أن نذكِّرهم بأنَّ هذه الزيادة لا أصل لها في شيء من طرق هذه الخطبة ـ خطبة الحاجة ـ التي كنت جمعتها في رسالة خاصة معروفة، و﴿الذِّكْرى تَنْفَعُ المُؤمنين﴾».

(٢) آل عمران: ١٠٢.

(٣) النساء: ١.

(٤) الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١.

وتـوضيحهـا[1]، ومن ذٰلـك رسـائل لطيفة ضمَّت مجمل الاعتقاد، وقد سرد بعضها أصحاب المطوَّلات، وأبرزهم الحافظ أبو القاسم اللاَّلكائي (ت ٤١٨هـ) في كتابه العظيم «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»؛ ففي (١ / ١٥١ ـ ١٨٣) تحت (باب: سياق ما روي عن السَّلف في جمل اعتقاد أهل السنة)، أورد اعتقاد الثَّوري والأوزاعي وابن عيينة وأحمد بن حنبل وابن المديني وأبي ثور والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم والتُّستري وابن جرير الطَّبري[2].

واعتقاد الإِسماعيلي من هٰذا الباب[3].

*****

---

(١) انظر في ذٰلك: كتاب «العقيدة السلفية في مسيرتها التاريخية» للمغراوي (رسالته في الـدكتـوراه)، ورسـالـة الشيخ ربيع بن هادي «مكانة أهل الحديث ومآثرهم وآثارهم الحميدة في الـدِّين»؛ ففي (ص ١٩) منهـا مبحث: (جهـودهم الخاصة بالعقيدة والدعوة إلى الكتاب والسنة والتثبت عليهما والدفاع عنهما).

(٢) طبع مؤلَّف الطبري مفرداً باسم: «صريح السنَّة»؛ بتحقيق بدر بن يوسف المعتوق.

فائدة: لابن جرير الطبري أثر نفيس في العقيدة سمَّاه «تبصير أولي النهى معالم الهدى»، ولا يزال مخـطوطـاً، توجـد نسخته الأصلية بالإِسكوريال (إسبانيا)، وله صورة بمركز مخطوطات الجامعة الإِسلامية تحت رقم (١٠١ فيلم)، لكنه مع الأسف ناقص من آخره، فلعلَّ الله ييسر نسخة ثانية له كاملة.

والكتاب نقل منه أبو يعلى في كتابه «إبطال التأويلات» (ص ٤٨ ـ ٤٩)، وسمَّاه: «التبصير في معالم الدين»، ومن كتاب أبي يعلى نقل الذهبي وابن القيم نصّا طويلاً.

انظر: «مختصر العلو» (ص ٢٢٤) للألباني، و«اجتماع الجيوش الإِسلامية» (ص ١٩٥).

(٣) ويعود الفضل ـ بعد الله تعالى ـ إلى فضيلة شيخنا العلاَّمة حماد بن محمد الأنصاري الـذي نبهني إلى وجود نسخة من «اعتقاد الإِسماعيلي» في مركز مخطوطات الجامعة الإِسلامية، وشجَّعني على تحقيقه، ويسَّر لي الاستفادة من مكتبته العامرة.

التعريف بالمصنِّف

*** مولده وحياته ووفاته:**

قال الحافظ الذَّهبي في «سيره» (١٦ / ٢٩٢): «الإمام، الحافظ، الحجَّة، الفقيه، شيخ الإسلام، أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العبَّاس الجرجانيّ الإسماعيلي الشَّافعي، صاحب «الصحيح»، وشيخ الشافعيَّة، مولده في سنة سبع وسبعين ومئتين، وكتب الحديث بخطِّه وهو صبيٌّ مميِّز، وطلب في سنة تسع وثمانين وبعدها، وصنَّف تصانيف تشهد له بالإمامة في الفقه والحديث... قال الحاكم: كان الإسماعيليّ واحدَ عصره، وشيخ المحدِّثين والفقهاء، وأجلَّهم في الرِّئاسة والمروءة والسخاء، ولا خلاف بين العلماء من الفريقين وعقلائهم في أبي بكر. قال حمزة: مات أبو بكر في غرَّة رجب سنة إحدى وسبعين وثلاث مئة عن أربع وتسعين سنة».

*** مصنَّفاته:**

ذكر له محقِّق كتاب «المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي» (١ / ١٦٦ ـ ١٦٧) د. زياد محمد منصور سبعة عشر مصنَّفاً، وهي:

١ ـ «المعجم في أسامي شيوخه»، (ط).

٢ ـ «المستخرج على صحيح البخاري».

٣ ـ «المدخل إلى صحيح البخاري»، وفيه اعتراضات عليه، والجواب

عنها[1].

٤ ـ «المسند الكبير».

٥ ـ «مسند عمر».

٦ ـ «مسند عليّ».

٧ ـ «مسند يحيى الأنصاري».

٨ ـ «حديث يحيى بن أبي بكر».

٩ ـ «الفرائد».

١٠ ـ «العوالي».

١١ ـ «كتاب أحاديث الأعمش».

١٢ ـ «حديث»، يوجد مع أحاديث محدِّثين آخرين في الظَّاهرية، (مجموع ٣١).

١٣ ـ «سؤالات السهمي».

١٤ ـ «معجم الصَّحابة».

١٥ ـ «سؤالات البرقاني».

١٦ ـ «رسالة في العقيدة»[2]: ذكرها ابن تيمية في «شرح حديث النُّزول» (ص ٥١ ـ ٥٢).

١٧ ـ «كتاب في الفقه».

١٨ ـ «كتاب اعتقاد أهل السنة»، وهو هٰذا.

*** عقيدته:**

الحافظ أبو بكر الإسماعيلي على طريقة أهل الحديث والأثر في المعتقد، لهٰذا

---

(١) الرّوداني، «صلة الخلف بموصول السلف» (ص ٤٠٧)، وهٰذا النص فات محقق «المعجم» ذكرُه.

(٢) انظر (ص ١١)؛ ففيها نص هٰذه الرسالة.

قال ابن كثير: «صنَّف فأفاد وأجاد، وأحسن الانتقاد والاعتقاد»[1].

ويتَّضح هٰذا جليّاً بثلاثة أمور:

الأوَّل: كتابه هٰذا: «اعتقاد أهل السنَّة».

الثَّاني: أقوال له في العقيدة تداولها وتبنَّاها كثير من أئمَّة هٰذا الشأن.

الثَّالث: رسالته في العقيدة التي أرسلها إلى أهل جيلان.

قال الحافظ أبو عثمان إسماعيل بن عبدالرحمٰن الصَّابوني في «عقيدة السَّلف أصحاب الحديث»[2] (ص **٢٧**): «وقرأتُ في رسالة الشَّيخ أبي بكر الإسماعيلي إلى أهل جِيلان[3]: أنَّ الله سبحانه ينزل إلى السَّماء الدُّنيا على ما صحَّ به الخبر عن الرَّسول[4] ﷺ، وقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إلاَّ أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ في ظُلَلٍ مِنَ الغَمام﴾[5]، وقال: ﴿وجَاءَ رَبُّكَ والمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾[6]، ونؤمن بذٰلك كلِّه على ما جاء بلا كيفٍ، فلو شاء سبحانه أن يبيِّن لنا كيفيَّة ذٰلك؛ فعل[7]، فانتهينا إلى ما أحكمه، وكففنا عن الذي يتشابه إذ كنَّا قد أمرنا به في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿هُوَ الَّذي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الكِتابَ مِنْهُ آياتٌ مُحْكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتابِ وأُخَرُ مُتشابِهاتٌ فأَمَّا الَّذينَ في قُلوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشابَهَ مِنْهُ ابْتِغاءَ الفِتْنَةِ وابْتِغاءَ تَأْوِيلِهِ ومَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إلاَّ اللهُ والرَّاسِخونَ في العِلْمِ يَقولونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا ومَا يَذَّكَّرُ إلاَّ أُولو الأَلْبابِ﴾[8].

---

(١) ابن كثير، «البداية والنهاية» (١١ / ٢٩٨).

(٢) طبعت بتحقيق بدر البدر طبعة رائقة.

تنبيه: وقع في صفحة العنوان من رسالة الصابوني: «تأليف شيخ الإسلام الإمام أبي إسماعيل...»، والصواب: «أبي عثمان».

(٣) (جِيلان): اسم لبلاد كثيرة من وراء بلاد طبرستان. «معجم البلدان» (٢ / ٢٠١).

(٤) في «شرح حديث النزول» (ص ٥١): «عن النبي ﷺ».

(٥) البقرة ٢١٠.

(٦) الفجر: ٢٢.

(٧) في «شرح حديث النزول» (ص ٥٢): «أن يبيِّن كيف ذٰلك فعل».

(٨) آل عمران: ٧.

=

* **مصادر ترجمته[1]:**

- «تاريخ جرجان» (١٠٨ - ١١٦) (رقم ٩٨).
- «الكامل في التاريخ» (٩ / ١٦).
- «المختصر في أخبار البشر» (٢ / ١٢٢).
- «تاريخ ابن الوردي» (١ / ٣٠٥).
- «المنتظم» (٧ / ١٠٨) (رقم ١٤٤).
- «تذكرة الحفَّاظ» (٣ / ٩٤٧) (رقم ٨٩٧).
- «الأنساب» (٣٦ أ).
- «العبر» (٢ / ٣٥٨).
- «طبقات الشافعيَّة الكبرى» (٢ / ٨٠).
- «شذرات الذَّهب» (٣ / ٧٥).
- «البداية والنهاية» (١١ / ٢٩٨).
- «مرآة الجَنان» (٢ / ٣٩٦).
- «طبقات الحفَّاظ» (٣٨١ و٣٨٢).
- «دول الإسلام» (١ / ٢٢٩).
- «طبقات الفقهاء» للشيرازي (١١٦ و١٢١).
- «طبقات الشَّافعية» لابن هداية الله (٩٥).
- «وفيات الأعيان» (٣ / ١٦٧).
- «الوافي بالوفيات» (٦ / ٢١٣) (رقم ٢٦٧٨).
- «تبيين كذب المفتري» (١٩٢).

= وهنـاك نصٌّ آخر نقله أبو عثمان الصابوني عن الإسماعيلي، فقال (ص ٩): «فأما اللفظ بالقرآن؛ فإن الشيخ أبا بكر الإسماعيلي رحمه الله ذكر في رسالته التي صنَّفها لأهل جيلان؛ قال فيها: إن من زعم أن لفظه بالقرآن مخلوق يريد به القرآن؛ فقد قال بخلق القرآن».

(١) كما أوردها محقق «المعجم».

ـ «معجم البلدان» (٢ / ١٢٢).

ـ «طبقات العبَّادي» (٨٦).

ـ «اللُّباب» (١ / ٥٨).

ـ «السير» (١٦ / ٢٩٢ ـ ٢٩٦).

ـ «الإعلان بالتوبيخ» (١٤١).

ـ «كشف الظُّنون» (١٧٣٥).

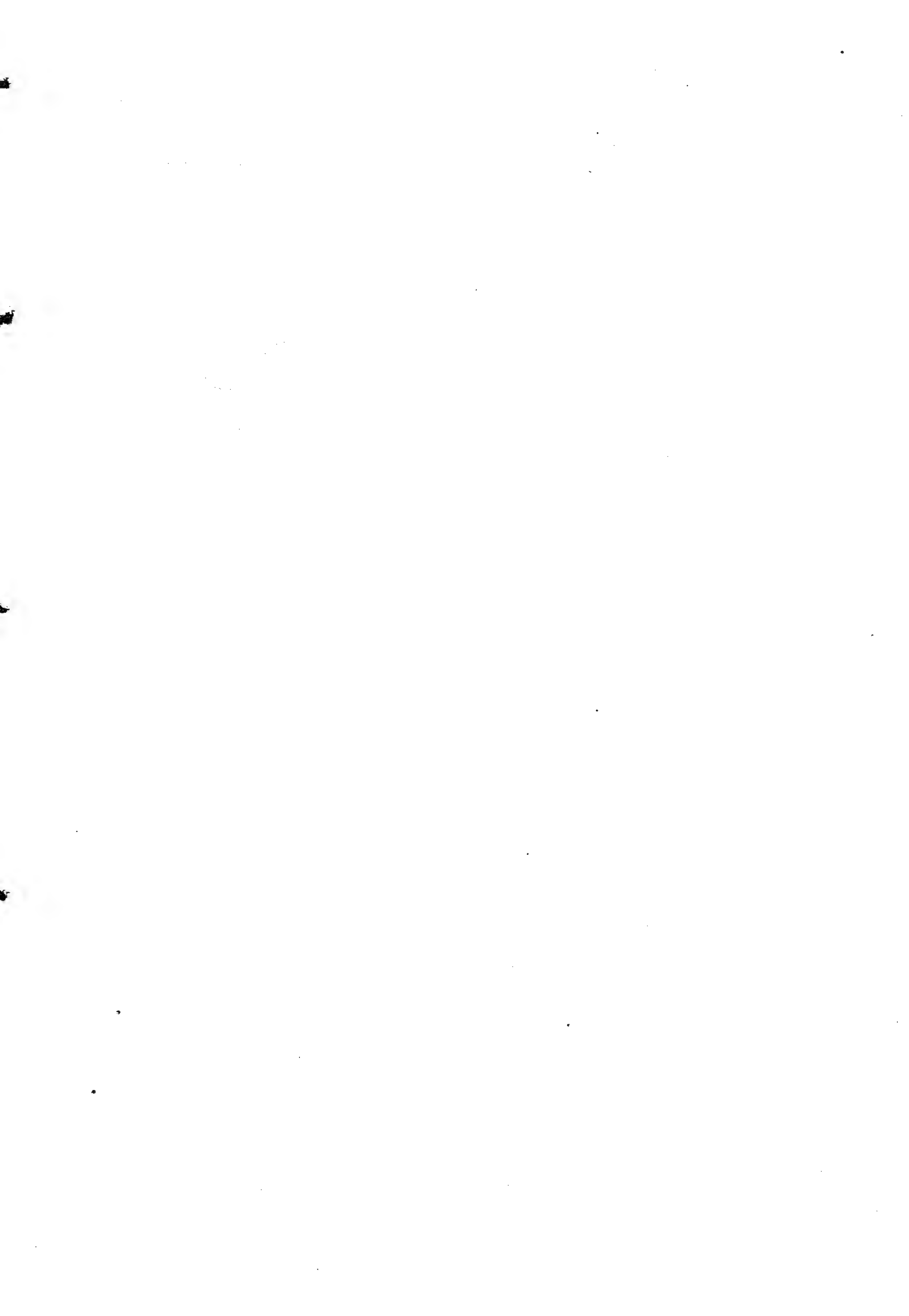
ـ «الأعلام» (١ / ٨٣).

ـ «هدية العارفين» (١ / ٦٦).

ـ «معجم المؤلفين» (١ / ١٣٥).

ـ «تاريخ التراث العربي» (١ / ٣٢٩).

* * * * *



التعريف بالكتاب

* توثيق نسبة الكتاب لأبي بكر الإسماعيلي :

معتقد الإسماعيليِّ أخرجه ابن قدامة في «ذم التأويل» (ص ١٧) ؛ قال : أخبرنا الشريف أبو العبَّاس مسعود بن عبدالواحد بن مطر الهاشمي ؛ قال : أنبأ الحافظ أبو العلاء صاعد بن سيَّار الهروي : أنبأ أبو الحسن عليُّ بن محمَّد الجرجاني : أنبأ أبو القاسم حمزة بن يوسف السَّهمي : أنبأ أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي بكتاب «اعتقاد [أهل][1] السنَّة» له ؛ قال : «اعلموا ـ رحمنا الله وإيَّاكم ـ أنَّ مذهب أهل الحديث أهل السنَّة والجماعة . . . (فذكره)» .

ومن طريق ابن قدامة أخرجه الذهبي في : «العلوِّ» (ص ١٦٧) ، و«التَّذكرة» (٣ / ٤٤٩) ، و«السير» (١٦ / ٥٩٥) ، فقال : «أخبرنا إسماعيل بن عبدالرحمٰن بن الفرَّاء : أخبرنا الشيخ موفَّق الدين عبدالله . . . (به فذكره)» .

وهٰذا الإسناد قال عنه العلاَّمة الألباني في «مختصر العلو» (ص ٤٩) : «أخرجه المصنِّف بإسناده ، ورجاله كلهم ثقات معروفون ؛ غير مسعود بن عبدالواحد الهاشمي ؛ فلم أجد له ترجمة» . انتهى قول العلاَّمة الألباني حفظه الله .

ثمَّ وجدتُ الحافظ الذَّهبي قال في كتابه «الأربعين» (ص ١١٨) : «وهٰذا المعتقد سمعناه بإسناد صحيح عنه ـ أي : عن الإسماعيلي ـ» .

---

(١) زيادة منِّي . انظر مبحث : (عنوان كتاب الإسماعيلي) (ص ١٧) .

وإضافة إلى السماعات الموجودة في آخر الكتاب، يمكن الاستئناس بنقلين عن الإسماعيلي من عَلَمَيْن هما:

١ ـ شيخ الإسلام ابن تيمية؛ فقد قال في كتابه الجليل «درء تعارض العقل والنقل» (١ / ٢٤٦): «الأقوال التي ليس لها أصل في الكتاب والسنَّة والإجماع؛ كأقوال النُّفاة التي تقولها الجهميَّة والمعتزلة وغيرهم، وقد يدخل فيها ما هو حقٌّ وباطلٌ، هم يصفون بها أهل الإثبات للصفات الثَّابتة بالنصِّ؛ فإنهم يقولون: كلُّ مَن قال: إن القرآن غير مخلوق، أو: إن الله يُرى في الآخرة، أو: إنَّه فوق العالم؛ فهو مجسِّم حشويٌّ.

وهٰذه الثَّلاثة ممَّا اتَّفق عليها سلف الأمَّة وأئمتَّها.

وحكى إجماع أهل السنَّة عليها غير واحد من الأئمَّة والعالمين بأقوال السَّلف؛ مثل: أحمد بن حنبل، وعليّ بن المديني، وإسحاق بن إبراهيم، وداود بن عليّ... ومثل أبي بكر الإسماعيلي...».

وتلك المسائل الثَّلاث التي أوردها شيخ الإسلام قد ضمَّنها الإسماعيلي كتابه «اعتقاد أهل السنَّة»، فقال: «... وأنَّه عزَّ وجلَّ استوى على العرش بلا كيف... ويقولون: القرآن كلام الله غير مخلوق... ويعتقدون جواز الرُّؤية من العِبادِ المتَّقين لله عزَّ وجلَّ في القيامة دون الدُّنيا، ووجوبها لمَن جعل الله ذٰلك ثواباً له في الآخرة...».

٢ ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني؛ فقد قال في كتابه «فتح الباري» (١ / ١٠٥) ـ ناقلاً عن الإسماعيلي ما يتعلَّق بالتَّفريق بين الإيمان والإسلام ـ: «وقد حكى ذٰلك الإسماعيليُّ عن أهل السنَّة والجماعة؛ قالوا: إنَّهما تختلف دلالتهما بالاقتران، فإن أفرد أحدهما؛ دخل الآخر فيه».

وهٰذا النصُّ موجودٌ بمعناه في كتاب الإسماعيليّ، حيث قال: «وقال كثير منهم: إنَّ الإيمان قول وعمل، والإسلام فعل ما فرض على الإنسان أن يفعله، إذا ذكر اسم على حدته مضموماً إلى الآخر، فقيل: المؤمنون والمسلمون جميعاً مفردين؛

أريد بأحدهما معنىً لم يرد بالآخر، وإن ذكر أحد الاسمين؛ شمل الكلَّ وعمَّهم . . .».

وبعد كتابة ما سبق رأيت الحافظ ابن رجب الحنبلي ذكر في كتابه «جامع العلوم والحكم» (ص ٢٧) نصَّ ما ذكره أبو بكر الإسماعيلي في مسألة الإيمان والإسلام، واختلاف دلالتهما بالاقتران:

فقال: «قال أبو بكر الإسماعيلي في «رسالته إلى أهل الجبل»[1]: قال كثير من أهل السنة والجماعة: إنَّ الإيمان قول وعمل، والإسلام فعل ما فرض الله على الإنسان أن يفعله . . .» إلى قوله: «وإذا ذكر أحد الاسمين؛ شمل الكلَّ وعمَّهم».

وهٰذا النصُّ بعينه ورد في كتاب الإسماعيلي، انظر فقرة (٢٨)؛ فالحمد لله على توفيقه.

* عنوان كتاب الإسماعيلي:

يلاحظ النَّاظر هٰذه العناوين:

١ ـ اعتقاد أهل السنَّة.

٢ ـ اعتقاد السنَّة.

فقد أسند الحافظ الذَّهبي في كتابه «العلو» (ص ١٦٧): «عن حمزة بن يوسف الحافظ: أنبأنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم بكتاب «اعتقاد السنَّة»؛ قال: اعلموا رحمكم الله . . .» إلى أن قال الذَّهبي: «ثمَّ سرد سائر «اعتقاد أهل السنة». . .».

٣ ـ اعتقاد الإسماعيليّ.

ففي السماع الثَّاني والثَّالث: «سمع جميع «اعتقاد الإسماعيلي» على الشَّيخ الإمام . . .».

وفي السَّماع الثالث لجواب الخطيب البغدادي: «قرأت جميعه، وفيه اعتقاد

---

(١) فللإسماعيلي رسالتان:

الأولى: «رسالته إلى أهل جِيلان»، وقد سبق ذكر نصّها.

الثانية: «رسالته إلى أهل الجبل»، وهو كتاب: «اعتقاد أهل السنة» هٰذا.

الإسماعيلي و «جواب أبي بكر الخطيب» . . . » .

وقد اخترت الثَّاني ـ «اعتقاد السنَّة» ـ ؛ لما أسنده الذَّهبي كما سبق ؛ مضافاً إليه كلمة : «أهل» ؛ أي : «اعتقاد أهل السنَّة» ؛ لقول الحافظ الذهبي السابق ، ولكونه أتمّ وأوضح ، والله أعلم .

*** وصف المخطوط :**

قال العلاَّمة الألباني في «مختصر العلو» (ص ٢٢٨) : «هو محفوظ في ظاهريَّة دمشق ، ينقص أسطر من أوَّله ، تستدرك مما نقله المصنِّف هنا ، وهو في «المجموع» (١٦ / ٣٨ ـ ٤٤)» اهـ .

والكتاب له صورة في مركز مخطوطات الجامعة الإسلامية تحت (رقم ١٦ مجاميع) ، والمجموع ضمَّ ما يلي :

١ ـ «من عوالي حديث الحافظ ضياء الدِّين المقدسي» (١ ـ ١٧) .

٢ ـ الجزء الثاني من «فوائد أبي القاسم الحنائي» (١٨ ـ ٣٧) .

٣ ـ «اعتقاد الإسماعيلي» (٣٨ ـ ٤٣) .

٤ ـ «عقيدة الخطيب البغدادي» (٤٣ ـ ٤٥) .

٥ ـ «جزء فيه أحاديث عوالي وحكايات وأشعار جمعها الحافظ ضياء الدين المقدسي» (٤٦ ـ ٥٣) .

٦ ـ الجزء التاسع من «الفوائد العوالي المنتقاة من أصول مسموعات أبي عبدالله القاسم بن الفضل الأصبهاني» (٥٤ ـ ٦٤) .

٧ ـ الجزء الثالث منها (٥٤ ـ ٦٤) .

٨ ـ الجزء الثالث من «حديث أبي عمر الزَّاهد» (٨١ ـ ٩٠) .

٩ ـ جزء فيه «ثلاث مجالس من أمالي أبي محمَّد الحسن بن أحمد المخلدي» (٩٠ ـ ٩٤) .

١٠ ـ جزء في «فضل أمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالب من أمالي الحافظ نور الدِّين أبي القاسم عليِّ بن الحسن الشَّافعي» (٩٥ ـ ١٠١) .

١١ ـ جزء فيه «مجلس من أمالي أبي الحسين عليّ بن عمر» (١٠٢ ـ ١٠٥).

والمخطوطة تقع في خمس لوحات.

مقاسها (٢٢ × ١٧).

والنَّقص الذي يوجد في أوَّل المخطوط يستكمل من:

١ ـ رسالة «ذمِّ التَّأويل» (ص ١٧) لابن قدامة المقدسي، وسياقه فيه أكمل، إذ حوى زيادات لا توجد في سياق الذَّهبي.

٢ ـ كتب الذَّهبيّ الآتية:

ـ «العلوُّ للعليِّ الغفَّار» (ص ١٦٧).

ـ «تذكرة الحفَّاظ» (٣ / ٩٤٩).

ـ «الأربعين في صفات ربِّ العالمين» (ص ١١٨).

ـ «سير أعلام النُّبلاء» (١٦ / ٢٩٥).

* * * * *

مجموع رسائل ((اعتقاد أهل السنة)) للإسماعيلي

بسم الله الرحمن الرحيم

سند عقيدة أبي بكر الإسماعيلي

من العلو ص ٢٩١

أخبرنا عز الدين بن إسماعيل بن الفراء أنبأ أبو محمد بن قدامة أنبأ مسعود بن عبد الواحد الهاشمي أنبأ صاعد بن سيار الحافظ أنبأ علي بن محمد الجرجاني أنبأ يوسف بن حمزة الحافظ أنبأ أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي في كتاب اعتقاد أهل السنة له قال اعلموا رحمكم الله أن مذهب أهل الحديث أهل السنة والجماعة. الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وقبول ما نطق به كتاب الله وما صحت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا معدل عما ورد به. ويعتقدون بأن الله تعالى مدعو بأسمائه الحسنى موصوف بصفاته التي وصف بها نفسه ووصفه بها نبيه. خلق آدم بيده. ويداه مبسوطتان بلا اعتقاد كيف. استوى على العرش بلا كيف. فإنه انتهى إلى أنه استوى على العرش ولم يذكر كيف كان استواؤه...

انتهى من العلو.

صورة من النقص الموجود في أول المخطوط منقول من كتاب «العلو» للحافظ الذهبي، وهو بخط شيخنا العلَّامة حمَّاد بن محمد الأنصاري حفظه الله

28 (٢) في عقيدة السلف

بلا كيف قال الله تعالى اسمه ... الى انه استوى على العرش ولم يذكر كيف كان
استواؤه وانه مالك لخلقه وانشاهم لا عن حاجة الى ما خلق ولا لمعنى دعاه
الى ان خلقهم لكنه فعال لما يشاء ويحكم ما يريد لا يسأل عما يفعل والخلق مسؤلون
عما يفعلون وانه مدعو باسمائه الحسنى موصوف بصفاته التي سمى ووصف بها
نفسه وسماه ووصفه بها نبيه عليه السلام لا يعجزه شيء في الارض ولا في السماء
ولا يوصف بما فيه نقص او عيب او آفة فانه عز وجل تعالى عن ذلك وخلق
آدم عليه السلام بيده ويداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء بلا اعتقاد كيف يداه
اذ لم ينطق كتاب الله تعالى فيه بكيف ولا يعتقد فيه الاعضاء والجوارح
ولا الطول والعرض والغلظ والرقة ونحو هذا مما يكون مثله في الخلق وانه
ليس كمثله شيء تبارك وجه ربنا ذي الجلال والاكرام ولا يقولون ان
اسماء الله غير الله كما يقوله المعتزلة والخوارج وطوائف من اهل الأهواء
ويثبتون ان له وجها وسمعا وبصرا وعلما وقدرة وقوة وعزة
وكلاما لا على ما يقوله اهل الزيغ من المعتزلة وغيرهم ولكن كما قال
تبارك وتعالى ويبقى وجه ربك وقال انزله بعلمه وقال ولا يحيطون
بشيء من علمه الا بما شاء وقال فلله العزة جميعا وقال والسماء بنيناها بأيد
وقال اولم يروا ان الله الذي خلقهم هو اشد منهم قوة وقال ان الله هو
الرزاق ذو القوة المتين فهو تعالى ذو العلم والقوة والقدرة والسمع
والبصر والكلام كما قال تعالى ولتصنع على عيني واصنع الفلك
بأعيننا ووحينا وقال حتى يسمع كلام الله وقال وكلم

محلونه

صورة الصفحة الأولى من «اعتقاد أهل السنّة»

الى الله تعالى [illegible] مع لزوم الطاعة والتعفف في المآكل والمشرب والملبس والسعي
في عمل الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإعراض عن الجاهلين حتى
يعلموهم ويبينوا لهم الحق ثم الإنكار والعقوبة من بعد البيان وإقامة العذر بينهم وبينهم
هذا أصل الدين والمذهب اعتقاد أئمة أهل الحديث الذين لم تشنهم بدعة
ولم تلبسهم فتنة ولم يخفوا الى مكروه في دين فتمسكوا معتصمين بحبل الله
جميعا ولا تفرقوا عنه واعلموا أن الله تعالى أوجب محبته ومغفرته لمتبعي رسوله صلى الله
عليه وسلم في كتابه وجعلهم الفرقة الناجية والجماعة المتبعة فقال عز وجل لمن ادعى
أنه يحب الله عز وجل قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم
نفعنا الله وإياكم بالعلم وعصمنا بالتقوى من الزيغ والضلالة بمنه ورحمته

سمع جميع هذا المعتقد كله على الشريف أبي العباس مسعود بن عبد الواحد بن مطر الهاشمي عن صا
[illegible] وأبي العلاء صاعد بن سيار الهروي بروايته عن أبي محمد عبد المحسن [illegible] عبد الله
الأسدي [illegible] عبد الواحد بن علي [illegible] ولده محمد عبد الرحمن [illegible]
عبد الرحمن وعبد الله [illegible] المقدسي وأبو الفضل [illegible] أبي الحسن [illegible]
[illegible] رحمه الله [illegible] حادي عشر [illegible] سنة أربع وتسعين [illegible]
[illegible] والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد النبي الكريم وآله وسلم

صورة الصفحة الأخيرة من «اعتقاد أهل السنّة»

الصفحة الأولى من جواب الخطيب البغدادي

الصفحة الأخيرة من جواب الخطيب البغدادي

تنبيـــــه

هٰذا؛ وبعد أن تسلَّم الناشر مني الكتاب؛ أطلعني على تحقيق أحد الفضلاء له، وهو د. محمد عبدالرحمٰن الخميس حفظه الله تعالى، طبع دار العاصمة، أجاد فيه، وهناك ملاحظات أردت بيانها:

١ - (صفحة ٣٠ / سطر ٣): «بن مسعود»، والصواب: «مسعود»، وهو أبو العباس مسعود بن عبدالواحد بن مطر الهاشمي.

٢ - (صفحة ٣٠ / سطر ٥): «بهراة»، والصواب: «بقراءة»، ويضاف بعده جملة سقطت، وهي: «أبي محمد عبدالمحسن طغدي بن ختلغ بن عبدالله الأميري المسترشدي أبو إسماعيل إبراهيم بن أحمد بن عبدالرحمٰن».

٣ - (صفحة ٣٠ / سطر ٥): «وعبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي»، يُضاف ما سقط، وهو: «محمد بن» بين «بن» وبين «قدامة»؛ أي: «وعبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي»؛ كما هو في المخطوط.

٤ - (ص ٣٠ / سطر ٥): «وأبي الفضل»؛ صوابه: «أبو الفضل»، وهو فاعل: «سمع».

٥ - (ص ٣٠ / سطر ٦): وضعت نقاط مكان كلمات لم يستطع الفاضل قراءتها، وهي: «بمنزل الشيخ يوم الثلاثاء».

٦ - (ص ٣٠ / سطر ٧): «وضح وتم»، والصواب - والله أعلم -: «وصحَّ ذلك».

٧ ـ (صفحة ٣٠ / سطر ٨): يُضاف: «وسلَّم عليه»؛ بعد: «وآله».

٨ ـ (صفحة ٣٠ / سطر ٩): «السماع الثاني: في سنة ٦٠٧هـ»، والصواب أن هٰذا هو السماع الثالث، في سنة ٧٦٧هـ؛ كما في المخطوطة: «سنة سبع وستين وست مئة».

٩ ـ (صفحة ٣٠ / سطر ١١): «بهراة»؛ صوابه: «بقراءة».

١٠ ـ (صفحة ٣١ / سطر ٩): «نقاط»، والكلمة هي: «معالي»، والله أعلم.

١١ ـ (صفحة ٣١ / سطر ١٤): «المقديسيون»؛ صوابه: «المقدسيون».

١٢ ـ (صفحة ٣١ / سطر ١٥): «عبدالخالق مطر»؛ صوابه: «عبدالخالق بن مطر»؛ كما في المخطوط.

١٣ ـ (صفحة ٣١ / سطر ١٧): «القاسم»، والذي في المخطوط: «قاسم».

١٤ ـ (صفحة ٣١ / سطر ١٨): «سنة سبع وستمائة»؛ صوابه: «سنة سبع وستين وستمائة».

١٥ ـ (صفحة ٣٢ / سطر ٨): «أحمد وعيسى ابن الشيخ»؛ صوابه: «المجد عيسى بن الشيخ».

١٦ ـ (صفحة ٣٢ / ٩): «عبدالرحمٰن»؛ صوابه: «عبدالرحيم»؛ كما هو ظاهر من المخطوط.

١٧ ـ (صفحة ٣٢ / سطر ١٣): «عبدالله... أبي عمر»؛ هو: «عبدالله بن الشيخ أبي عمر».

١٨ ـ (صفحة ٣٢ / سطر ١٤): «ومحدِّث الدين بن عبدالدائم»؛ صوابه: «ومحمد بن الزين أحمد بن عبدالدائم».

١٩ ـ (صفحة ٣٢ / سطر ١٦): «عبدالحميد... وعبدالرحمٰن»؛ هو: «عبدالحميد بن محمد وبنوه عبدالرحمٰن».

٢٠ ـ (صفحة ٣٢ / سطر ١٨): «النجم»؛ صوابه: «الشيخ».

٢١ ـ «أحمد بن محمد....»؛ هو: «أحمد بن محمد وابن عمه».

٢٢ ـ (صفحـة ٣٣ / سطر ٥): «وعيسى وعبـدالرحيم وعبدالله بن عمر بن عوض»؛ صوابه: «وعيسى وعبدالرحيم وعبدالله بنو عمر بن عوض».

٢٣ ـ (صفحة ٣٣ / سطر ٥): «وعمر. . .»؛ هو: «وعمر بن الكمال أحمد بن عمر بن أبي بكر بن عبدالله بن سعيد».

٢٤ ـ (صفحة ٣٣ / سطر ٧): «العم»؛ صوابه: «العلم».

٢٥ ـ (صفحة ٣٣ / سطر ٧): «والشريف بن عبدالله»؛ صوابه: «والشريف أبو عبدالله».

٢٦ ـ (صفحة ٣٣ / سطر ٨): «بن الشجاع»؛ صوابه: «بن أبي الشجاع»؛ كما في المخطوط.

٢٧ ـ (صفحة ٣٣ / سطر ٩): «حسين بن عبدالله. . .»؛ هو: «حسين بن عبدالله الآمدي».

٢٨ ـ (صفحة ٣٣ / سطر ٩): «نصر الله بن نصر»؛ الذي في المخطوط: «نصر الله بن ناصر».

٢٩ ـ (صفحة ٣٤ / سطر ١): «عبدالله بن حافظ»، وفي المخطوط: «عبدالله بن الحافظ».

٣٠ ـ (صفحـة ٣٤ / سطر ٣): «محمد رسول الله ﷺ»، وفي المخطوط: «محمد وآله وسلم تسليماً».

٣١ ـ (صفحة ٤٩ / سطر ٦): «ورد»؛ صوابه: «وردا»؛ أي: الكتاب والسنة.

٣٢ ـ (صفحة ٥٢ / سطر ٣): «ولا يقولون: إن أسماء الله عز وجل كما تقوله المعتـزلة والخوارج وطوائف من أهل الأهواء مخلوقة»، والذي في المخطوط: «ولا يقـولـون: إن أسمـاء الله غير الله كمـا تقـوله المعتزلة والخوارج وطوائف من أهل الأهواء»، وفي الهامش كلمة: «مخلوقة»، وإشارة اللحق بعد: «غير الله»، فتكون العبارة: «ولا يقولون: إن أسماء الله غير الله مخلوقة»، وهٰذا غير مستقيم، والله أعلم.

٣٣ ـ (صفحة ٥٧ / سطر ٤): «وما لا يشاء»؛ صوابه: «وما لم يشأ»؛ لأن اللحق الموجود في الهامش هو: «لم».

٣٤ ـ (صفحة ٦١ / سطر ٤): «أي: نخلقها وبلا خلاف»؛ الواو لا توجد في المخطوط.

٣٥ ـ (صفحة ٦٤ / سطر ١): «من كثرت»، وفي المخطوط: «ومن كثرت»؛ بالواو.

٣٦ ـ (صفحة ٦٦ / سطر ١): «وتأول جماعة منهم... بذلك»، وجاء في التعليق (٣): «بياض في النسخة الخطية قدر كلمة». قلت: وهي واضحة في نسختي: «أنه يريد».

٣٧ ـ (صفحة ٦٧ / سطر ٢): «وقال منهم»، وفي المخطوط: «وقال كثير منهم».

٣٨ ـ (صفحة ٦٨ / سطر ٩): «المعاد»؛ تصحيف صوابه: «الميزان»، وكذا سطر (١٢): «والميزان حق».

٣٩ ـ (صفحة ٦٨ / سطر ١١): «بشفاعة الشافعين»؛ سقطت كلمة: «برحمته» بعد: «الشافعين».

٤٠ ـ (صفحة ٦٨ / سطر ١١): «والحوض حقٌّ»، وفي المخطوط: «وإن الحوض حقٌّ».

٤١ ـ (صفحة ٦٨ / سطر ١٥): «أو من أهل»، وفي المخطوط: «أو أنه من أهل».

٤٢ ـ (صفحة ٦٨ / سطر ١٥): «يغيب»؛ صوابه: «مغيب»؛ كما في المخطوط.

٤٣ ـ (صفحة ٦٩ / سطر ١): «على ماذا الموت»؛ صوابه: «على ماذا يموت»؛ كما في المخطوط.

٤٤ ـ (صفحة ٦٩ / سطر ٧): «ومن شهد له النبي ﷺ بعينه وصح له ذلك

عنه» ؛ هنا سقط ، والصواب : «ومن شهد له النبي ﷺ بعينه بأنه من أهل الجنة ، وصحَّ له ذلك عنه» .

٤٥ - (صفحة ٧٠ / سطر ٨) : «لوجود مشركين» ، وفي التعليق (٣) : «في النسخة الخطية : يا مشركين» ؛ صوابه والله أعلم : «لوجودنا مشركين» ؛ بمعنى : أننا نجد .

٤٦ - (صفحة ٧٢ / سطر ٢) : «عن بيعة» ؛ صوابه : «ببيعة» ؛ كما في المخطوط .

٤٧ - (صفحة ٧٢ / سطر ٤) : «سابقه» ؛ صوابه : «سابقته» ؛ كما في المخطوط .

٤٨ - (صفحة ٧٢ / سطر ٦) : سقطت كلمة «الذين» بعد «الصحابة» .

٤٩ - (صفحة ٧٢ / سطر ١١) : «لم يكن منهم» ؛ صوابه : «لم يكن منه» ؛ كما في المخطوط .

٥٠ - (صفحة ٧٣ / سطر ٩) : «من ولد الآن وهو مع النبي ﷺ» ؛ تصحيف صوابه : «من نزلت الآية وهو مع النبي ﷺ» .

٥١ - (صفحة ٧٦ / سطر ١) : «ولا قتال الفتنة» ؛ صوابه : «ولا القتال في الفتنة» .

٥٢ - (صفحة ٧٦ / سطر ٥) : «لا دار الكفر» ؛ صوابه : «لا دار كفر» ؛ كما في المخطوط .

٥٣ - (صفحة ٧٦ / سطر ١٣) : «ولا عذر» ؛ الظاهر أنه : «ولا عتب» ، والله أعلم .

٥٤ - (صفحة ٧٧ / سطر ١٥) : «الشياطين» ؛ في المخطوط : «شياطين» .

٥٥ - (صفحة ٧٨ / سطر ١) : «ويخدعونهم» ؛ في المخطوط : «ويختدعونهم» .

٥٦ - (صفحة ٧٨ / سطر ٨) : سقطت كلمة «الاغتيال» بين : «الدغل»

و «السعاية».

٥٧ ـ (صفحة ٧٩ / ١٢): «اعتقاد»؛ في المخطوط: «واعتقاد».

وهي ملاحـظات لا تنقص من عمل المحقق في شيء؛ فقد بذل وسعه في إخراج النصِّ صحيحاً، والله يتولَّانا جميعاً بحفظه، والحمد لله رب العالمين.

* * * * *

[بسم الله الرحمٰن الرحيم][1]

اعلموا رحمنا الله وإيَّاكم[2] أنَّ مذهبَ[3] أهل الحديث ـ أهل السنَّة والجماعة ـ:

١ ـ الإقرارُ باللهِ وملائكتِهِ وكُتبِهِ ورُسلِه.

٢ ـ وقَبولُ ما نطقَ بهِ كتابُ اللهِ تعالى، وما صحَّتْ به الرِّوايةُ عن رسول الله صلَّى اللهُ عليهِ [وآلهِ][4] وسلَّم؛ لا معدلَ عمَّا وردا به[5]، ولا سبيل إلى ردِّهِ؛ إذ كانوا مأمورين باتِّباع الكتاب والسنَّة، مضموناً لهُم الهُدى فيهما، مشهوداً لهم بأنَّ نبيَّهم ﷺ يهدي إلى صراطٍ مستقيمٍ[6]، محذَّرين في مخالفته الفتنة

---

(١) زيادة مني.

(٢) وعند الذهبي: «رحمكم الله».

(٣) وعند الذهبي: «مذاهب».

(٤) زيادة عند الذهبي.

(٥) في «تذكرة الحفاظ» (٣ / ٩٤٩): «لا معدل عن ذلك»، وفي «الأربعين في صفات رب العالمين» له (ص ١١٨): «نعدل».

(٦) هداية إرشاد وبيان؛ كما قال تعالى: ﴿وإنَّك لتهدي إلى صراط مستقيم﴾ [الشورى: ٥٢].

والعذاب الأليم[1].

٣ ـ ويعتقدون أنَّ اللهَ تعالى مدعوٌّ بأسمائهِ الحُسنى[2]، موصوفٌ بصفاتِه الَّتي سمَّى ووصَفَ بها نفسَه ووصفَه بها نبيُّه ﷺ.

٤ ـ خَلَقَ آدمَ بيده[3].

٥ ـ ويداهُ مبسوطتانِ، يُنْفِق كيفَ يشاءُ[4]؛ بلا اعتقادِ كيفٍ.

٦ ـ وأنَّه عزَّ وجلَّ استوى على العرشِ بلا كيفٍ[5]؛ فإنَّ اللهَ تعالى أنهى[6] إلى أنَّه استوى على العرش، ولم يذكر كيف كان استواؤهُ[7].

٧ ـ وأنَّه مالك خلقه، وأنشأهم لا عن حاجة إلى ما خَلَقَ، ولا لمعنىً دعاهُ إلى أن خلَقَهُم، لكنَّه فعَّالٌ لما يشاء، ويحكمُ ما يُريدُ، لا يُسألُ عمَّا يفعلُ، والخَلْقُ مَسؤولونَ عمَّا يفعلونَ[8].

٨ ـ وأنَّه مدعُوٌّ بأسماِئه الحسنى، وموصوفٌ بصفاتِه الَّتي سمَّى ووصَفَ

---

(١) كما قال تعالى: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾ [النور: ٦٣].

ولإمام دار الهجرة قصة مع رجل قال له: من أين أحرم؟ قال: «من حيث أحرم رسول الله ﷺ». فأعاد عليه مراراً؛ قال: فإن زدتُ على ذلك؟ قال: «فلا تفعل؛ فإني أخاف عليك الفتنة». قال: وما في هذه من الفتنة؛ إنما هي أميال أزيدها؟! قال: «فإن الله تعالى يقول: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره﴾ الآية». انظر: «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص ٩١) لأبي شامة.

(٢) قال تعالى: ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾ [الأعراف: ١٨٠].

(٣) قال تعالى: ﴿يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقتُ بيدي﴾ [صَ: ٧٥].

(٤) قال تعالى: ﴿بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء﴾ [المائدة: ٦٤].

(٥) إلى هنا ساقه الذَّهبي في: «التذكرة» (٣ / ٩٤٩)، و«السير» (١٦ / ٢٩٥).

(٦) هكذا عند ابن قدامة، وعند الذَّهبي في «العلو»: «فإنه انتهى إليَّ».

(٧) إلى هنا ساقه الذهبي في «العلو» (ص ١٦٧)، وقال بعد ذلك: «ثم سرد سائر اعتقاد أهل السنة».

(٨) قال تعالى: ﴿لا يسأل عمَّا يفعل وهم يسألون﴾ [الأنبياء: ٢٣].

بها نفسَه، وسمَّاه ووصفَه بها نبيُّه عليه السَّلام.

٩ - لا يعجِزُه شيءٌ في الأرض ولا في السَّماءِ[١].

١٠ - ولا يُوصَفُ بما فيه نقصٌ، أو عَيْبٌ، أو آفةٌ؛ فإنَّه عزَّ وجلَّ تعالى عن ذٰلك.

١١ - وخَلَقَ آدمَ عليهِ السَّلامُ بيدِهِ.

١٢ - ويداهُ مبسوطَتانِ، يُنْفِقُ كيفَ يشاءُ؛ بلا اعتقادِ كيفَ يداهُ؛ إذ لم ينطِقْ كتابُ اللهِ تعالى فيه بكيفٍ[٢].

١٣ - ولا يُعْتَقَـدُ فيه الأعضاءُ والجوارحُ، ولا الطُّولُ والعرضُ، والغِلَظُ والدِّقَّةُ[٣]. . . ونحو هٰذا مما يكون مثلُه في الخَلق؛ فإنَّه ليس كمثله شيءٌ[٤]، تبارك وجهُ ربِّنا ذي الجلالِ والإكرام.

١٤ - ولا يقولون: إنَّ أسماءَ اللهِ غيرُ اللهِ كما يقولُه المعتزلةُ والخوارج

---

(١) قال تعالى: ﴿وما كان الله ليعجزه من شيء في السماوات ولا في الأرض﴾ [فاطر: ٤٤].

(٢) سبق قريباً ذكر الإسماعيلي هاتين الفقرتين.

(٣) هٰذه عبارات لم ترد في الكتاب والسنة، ولم تؤثر عن السلف الصالح، بل هي من عبارات المتكلمين، فكان الأولى بالمصنف رحمه الله الاستغناء عنها.

(٤) قال تعالى: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ [الشورى: ١١].

قال شيخ الإسلام في «منهاج السنَّة النبويَّة» (٢ / ٥٢٣): «طريقة سلف الأمة وأئمتها أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله؛ من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل؛ إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل، إثبات الصفات، ونفي مماثلة المخلوقات؛ قال تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾؛ فهٰذا ردٌّ على الممثلة، ﴿وهو السميع البصير﴾؛ ردٌّ على المعطِّلة.

فقولهم في الصفات مبنيٌّ على أصلين: أحدهما: أن الله سبحانه وتعالى منزَّه عن صفات النَّقص مطلقاً؛ كالسِّنة والنوم والعجز والجهل وغير ذٰلك. والثاني: أنه متَّصف بصفات الكمال التي لا نقص فيها؛ على وجه الاختصاص بما له من الصِّفات؛ فلا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من الصِّفات».

وطوائفُ من أهل الأهواء[(١)].

١٥ ـ ويُثْبِتون أنَّ له وجهاً، وسمعاً، وبصراً، وعلماً، وقدرةً، وقوَّةً، وعزَّةً، وكلاماً؛ لا على ما يقولُه أهل الزَّيغِ من المعتزلة وغيرهم، ولكنْ:

كما قال تبارك وتعالى: ﴿ويَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾[(٢)].

وقال: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾[(٣)].

وقال: ﴿ولا يُحيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إلَّا بِما شَاءَ﴾[(٤)].

وقال: ﴿فَللهِ العِزَّةُ جَميعاً﴾[(٥)].

وقال: ﴿والسَّماءَ بَنَيْناها بِأَيْدٍ﴾[(٦)].

---

(١) مسألة الاسم والمسمَّى: هل هو هو؟ أو هل هو غيره؟ من المحدَثات التي لم تُعرف في عهد السَّلف الأوائل.

قال ابن جرير الطبري في «صريح السنة» (ص ٢٦): «وأما القول في الاسم: أهو المسمَّى أم غير المسمَّى؟! فإنه من الحماقات الحادثة التي لا أثر فيها فيتَّبع ولا قولٌ من إمام فيستمع؛ فالخوض فيه شينٌ، والصمت عنه زين، وحسب امرىء من العلم به والقول فيه أن ينتهي إلى قول الله عزَّ وجلَّ ثناؤه الصَّادق، وهو قوله: ﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمٰن أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾ [الإسراء: ١١٠]، ويعلم أن ربَّه هو الذي على العرش استوى، له ما في السَّماوات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى، فمَن تجاوز ذٰلك؛ فقد خاب وخسر وضلَّ وهلك».

وانظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٢ / ٢٠٤ ـ ٢١٥)، و«مجموع الفتاوى» (٦ / ١٨٦ و١٨٧ و٢٠٦)، و«شرح العقيدة الطحاوية» (ص ١٣١).

(٢) الرحمٰن: ٢٧.

(٣) النساء: ١٦٦.

(٤) البقرة: ١٥٥.

(٥) فاطر: ١٠.

(٦) الذاريات: ٤٧.

قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٤ / ٢٣٧): «﴿بأيد﴾؛ أي: بقوة. قاله ابن عبَّاس ومجاهد وقتادة والثَّوري وغير واحد».

وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾[1].

وقال: ﴿إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو القُوَّةِ المَتينُ﴾[2].

١٦ - فهو تعالى ذو العلمِ، والقوَّة، والقدرةِ، والسَّمعِ، والبصرِ، والكلامِ:

كما قال تعالى: ﴿ولِتُصْنَعَ على عَيْني﴾[3].

﴿واصْنَعِ الفُلْكَ بأَعْيُنِنا ووَحْينا﴾[4].

وقال: ﴿حتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللهِ﴾[5].

وقال: ﴿وكَلَّمَ اللهُ مُوسى تَكْليماً﴾[6].

وقال: ﴿إِنَّما أَمْرُنا لِشَيْءٍ إذا أَرَدْناهُ أَنْ نَقولَ لَهُ كُنْ فَيَكونُ﴾[7].

١٧ - ويقولون ما يقوله المسلمون بأسرهم: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لا يكون؛ كما قال الله تعالى: ﴿ومَا تَشاؤونَ إلاَّ أَنْ يَشاءَ اللهُ﴾[8].

---

(١) فصلت: ١٥.

(٢) الذاريات: ٥٨.

(٣) طٰه: ٣٩.

(٤) هود: ٣٧.

قال الحافظ ابن كثير (٢ / ٤٦٠): «﴿بأعيننا﴾؛ أي: بمرأى منَّا».

(٥) التوبة: ٦.

(٦) النساء: ١٦٤.

(٧) النحل: ٤٠.

(٨) الإنسان: ٣٠.

قال ابن أبي العزّ - بعد إيراده هٰذه الآية ونظائرها -: «... إلى غير ذٰلك من الأدلَّة على أنَّه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وكيف يكون في ملكه ما لا يشاء؟! ومن أضلُّ سبيلاً وأكفر ممَّن يزعم أنَّ الله شاء الإيمان من الكافر، والكافر شاء الكفر، فغلبت مشيئة الكافر مشيئة الله؟! تعالى الله عمَّا يقولون علوّاً كبيراً». «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ١٥٣).

١٨ ـ ويقولون: لا سبيلَ لأحد أن يخرجَ عن علم اللهِ، ولا أن يغلِبَ فعلُه وإرادتُه مشيئةَ اللهِ، ولا أن يُبدِّلَ علمَ اللهِ[1]؛ فإنَّه العالم لا يجهل ولا يسهُو، والقادرُ لا يُغْلَبُ.

١٩ ـ ويقولونَ: القرآنُ كَلامُ الله غيرُ مخلوق، وإنَّه كيفما تصرَّف؛ بقراءةِ القـارىء له، وبلفـظه، ومحفـوظـاً في الصُّـدورِ، متلوّاً بالألسن، مكتوباً في المصاحف؛ غير مخلوق[2]، ومَن قال بخَلْقِ اللفظ بالقرآن يريد به القرآن؛ فقد قال بخلق القرآن[3].

---

(١) إشارة إلى عقيدة البداء، و(البداء): ظهور الرَّأي بعد أن لم يكن. و(البدائيَّة): هم الذين جوَّزوا البداء على الله تعالى.

قال ابن أبي العز: «أنكر غُلاةُ المعتزلة أن الله كان عالماً في الأزل، وقالوا: إنَّ الله تعالى لا يعلم أفعال العباد حتَّى يفعلوا، تعالى الله عمَّا يقولون علوّاً كبيراً».

انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» (ص ٣٠٢)، و«التعريفات» (ص ٢٤) للجرجاني.

(٢) قد ألِّف في المسألة مصنَّفات مفردة، منها: كتاب «الردّ على مَن يقول القرآن مخلوق» لأحمد بن سلمان النجاد، و«الحَيدة» لعبدالعزيز الكناني.

وانظر: «شرح أصول الاعتقاد» (٢ / ٢٢٧) للالكائي.

(٣) قد بحث شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هٰذه القضية، وذكر أن هٰذا الخلاف واقع بين أهـل الحـديث أنفسهم، فقال: «وكان أهل الحديث قد افترقوا في ذٰلك، فصار طائفة منهم يقولون: «لفظنا بالقرآن غير مخلوق»، ومرادهم: إن القرآن المسموع غير مخلوق، وليس مرادهم صوت العبد؛ كما يُذكر ذٰلك عن أبي حاتم الرَّازي ومحمد بن داود المصيصي وطوائف غير هٰؤلاء، وفي أتباع هٰؤلاء مَن قد يُدخل صوت العبد أو فعله في ذٰلك أو يقف، ففهم ذٰلك بعض الأئمة، فصار يقول: أفعال العباد أصواتهم مخلوقة؛ ردّاً لهٰؤلاء؛ كما فعل البخاري، ومحمَّد بن نصر المروزي، وغيرهما من أهل العلم والسنة».

وقد أيَّد ابن تيمية مذهب البخاري ومَن قال بقوله، فقال: «والذين قالوا ذٰلك من أهل السنَّة والحديث ـ أي: التلاوة غير المتلو، والقراءة غير المقروء ـ أرادوا بذٰلك أنَّ أفعال العباد ليست هي كلام الله، ولا أصوات العباد هي صوت الله، وهو الذي قصده البخاري، وهو مقصود صحيح».

انظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٢ / ٣٤٩) للالكائي، و«موافقة صريح المعقول =

٢٠ ـ ويقولون: إنَّه لا خالقَ على الحقيقة إلَّا الله عزَّ وجلَّ، وإنَّ أكسابَ العباد كلَّها مخلوقةٌ لله، وإنَّ اللهَ يهدي مَن يشاء، ويضلُّ مَن يشاء، لا حجَّة لمَن أضلَّه الله عزَّ وجلَّ ولا عذرَ:

كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿قُلْ فللهِ الحُجَّةُ البالِغَةُ فَلَوْ شاءَ لَهَداكُمْ أجْمَعينَ﴾[1].

وقال: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعودُونَ فَريقاً هَدى وفَريقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ﴾[2].

وقال: ﴿ولَقَدْ ذَرأْنا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِنَ الجِنِّ والإنْسِ﴾[3].

وقال: ﴿مَا أَصابَ مِنْ مُصيبَةٍ في الأرْضِ ولا في أنْفُسِكُمْ إلَّا في كِتابٍ مِنْ قَبْلِ أنْ نبْرَأَها﴾[4].

ومعنى (نبرأها): نخلقها؛ بلا خلاف في اللُّغة[5].

وقال ـ مخبراً عن أهل الجنَّة ـ: ﴿الحَمْدُ للهِ الَّذي هَدانا لهٰذا ومَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أنْ هَدانا اللهُ﴾[6].

وقال: ﴿لَوْ يَشاءُ اللهُ لَهَدى النَّاسَ جَميعاً﴾[7].

وقال: ﴿ولَوْ شاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً واحِدَةً ولا يَزالونَ مُخْتَلِفينَ إلَّا مَنْ

= لصحيح المنقول» (١ / ١٥٦ ـ ١٥٧) لابن تيمية، و «الحجة في بيان المحجَّة» (٢ / ١٩٤ ـ ١٩٧) للأصبهاني.

(١) الأنعام: ١٤٩.

(٢) الأعراف: ١٧٩.

(٣) الأعراف: ١٧٩.

(٤) الحديد: ٢٢.

(٥) قال الطبري: «يقول: من قبل أن نبرأ الأنفس؛ يعني: من قبل أن نخلقها؛ يُقال: قد برأ الله هٰذا الشيء؛ بمعنى: خلقه، فهو بارئه». «جامع البيان» (١٣ / ٢٣٣).

(٦) الأعراف: ٤٣.

(٧) الرعد: ٣١.

رَحِمَ رَبُّكَ﴾[1].

٢١ ـ ويقولون: إن الخير والشرَّ والحلو والمرَّ بقضاء من الله عزَّ وجلَّ أمضاه وقدَّره، لا يملكون لأنفسهم ضرّاً ولا نفعاً؛ إلَّا ما شاء اللهُ[2].

٢٢ ـ وإنَّهُم فقراءُ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ لا غنى لهُم عنهُ في كلِّ وقتٍ[3].

٢٣ ـ وإنَّه عزَّ وجلَّ ينزل إلى السَّماء على ما صحَّ به الخبرُ عن رسولِ الله ﷺ[4]؛ بلا اعتقاد (كَيْفَ) فيه[5].

٢٤ ـ ويعتقدونَ جواز الرُّؤية من العبادِ المتَّقين للهِ عزَّ وجلَّ في القيامة؛ دون الدُّنيا، ووجوبها لمَن جعل اللهُ ذٰلك ثواباً له في الآخرة:

كما قال: ﴿وُجُوهٌ يَومَئِذٍ نَاضِرَةٌ . إلى رَبِّها نَاظِرَةٌ﴾[6].

---

(١) هود: ١١٨.

(٢) عقد ابن القيِّم في كتابه «شفاء العليل» (ص ٣٦٤): (باب: تنزيه القضاء الإلٰهي عن الشر)، ومما قال: «تبارك وتعالى عن نسبة الشرِّ إليه، بل كل ما نُسب إليه فهو خير، والشرُّ إنما صار شرّاً لانقطاع نسبته وإضافته إليه، فلو أضيف إليه؛ لم يكن شرّاً، وهو سبحانه خالق الخير والشر؛ فالشرُّ في بعض مخلوقاته لا في خلقه وفعله، وخلقه وفعله وقضاؤه وقدره خير كله. . .».

(٣) قال تعالى: ﴿يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغني الحميد﴾ [فاطر: ١٥].

(٤) روى: البخاري (٣ / ٢٥ و٢٦)، ومسلم (رقم ٧٥٨)؛ عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر».

وقد ألَّف الحافظ الدَّارقطني مصنَّفاً خاصّاً في المسألة سمَّاه «كتاب النزول»، وبسط شيخ الإسلام شرح حديث النزول في كتاب له معلوم أفاد فيه وأجاد.

(٥) وانظر أيضاً مسألة النزول في: «شرح أصول اعتقاد أهل السنَّة» (٣ / ٤٣٤ ـ ٤٥٣) للالكائي، و«كتاب السنة» (١ / ٢١٦ ـ ٢٢٤) لابن أبي عاصم، و«الحجة في بيان المحجَّة» (١ / ٢٤٨) لقوام السنة، و«التوحيد» لابن خزيمة (١ / ٢٨٩ ـ ٣٢٧).

قال الحافظ ابن خزيمة: «نشهد شهادة مقرٍّ بلسانه، مصدِّق بقلبه، مستيقن بما في هٰذه الأخبار من ذكر نزول الربِّ؛ من غير أن نصف الكيفيَّة؛ لأن نبيَّنا المصطفى لم يصف لنا كيفيَّة نزول خالقنا من سماء الدنيا، وأعلمنا أنَّه ينزل. . .».

(٦) القيامة: ٢٢.

وقال في الكفَّار: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَومَئِذٍ لَمَحْجوبونَ﴾[1].

فلو كان المؤمنون كلُّهم والكافرون كلُّهم لا يرونه؛ كانوا بأجمعهم عنه محجوبين.

وذٰلك من غير اعتقاد التَّجسيم في الله عزَّ وجلَّ، ولا التَّحديد له، ولكن يرونَه جلَّ وعزَّ بأعيُنِهم على ما يشاءُ هو بلا كيفٍ[2].

٢٥ ـ ويقولون: إنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ ومعرفةٌ؛ يزيد بالطَّاعةِ، وينقصُ بالمعصيةِ[3]، ومَن كثُرت طاعتُه أَزْيَدُ إيماناً ممَّن هو دونه في الطَّاعة[4].

---

(١) المطفِّفين: ١٥.

قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٤ / ٤٨٥): «قال الإمام أبو عبدالله الشافعي: وفي هٰذه الآية دليل على أنَّ المؤمنين يرونه عزَّ وجلَّ يومئذ. وهٰذا الذي قاله الإمام الشافعي رحمه الله في غاية الحسن، وهو استدلال بمفهوم هٰذه الآية؛ كما دلَّ عليه منطوق قوله تعالى: ﴿وجوهٌ يومئذ ناضرة. إلى ربِّها ناظرة﴾، وكما دلَّت على ذٰلك الأحاديث الصحاح المتواترة في رؤية المؤمنين ربهم عزَّ وجلَّ في الدار الآخرة رؤية بالأبصار في عرصات القيامة وفي روضات الجنان الفاخرة».

(٢) انظر: مبحث الرؤية في «كتاب الرؤية» للدارقطني، و«ضوء الساري إلى معرفة رؤية الباري» لأبي شامة، و«أصول الاعتقاد» (٤ / ٤٥٤ ـ ٥٢٢) للالكائي، و«الحجة في بيان المحجَّة» (٢ / ٢٣٦)، و«شرح العقيدة الطحاوية» (ص ١٨٨)، وغيرها.

قال ابن أبي العزِّ: «وهٰذه المسألة من أشرف مسائل أصول الدِّين وأجلها، وهي الغاية التي شمَّر إليها المشمِّرون، وتنافس المتنافسون، وحرمها الذين هم عن ربِّهم محجوبون، وعن بابه مردودون».

(٣) يعبِّر عن هٰذا شيخنا حماد الأنصاري حفظه الله قائلاً: «الإيمان خمس نونات: قولٌ باللسان، وعمل بالأركان، واعتقاد بالجنان، يزيد بطاعة الرحمٰن، وينقص بطاعة الشيطان».

(٤) أفردت مسائل الإيمان في مصنفات خاصة؛ منها: «الإيمان» لابن أبي شيبة، وابن منده، والعدني، وابن تيمية، وغيرهم.

قال الحافظ أبو عمر بن عبدالبرِّ في «التمهيد»: «أجمع أهل الفقه والحديث على أنَّ الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلا بنيَّة، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والطَّاعات كلها عندهم إيمان». نقله شيخ الإسلام ابن تيمية في «الإيمان» (ص ٣١٣).

٢٦ ـ ويقولون: إنَّ أحداً من أهل التَّوحيد ومَن يصلِّي إلى قبلةِ المسلمين؛ لو ارتَكَبَ ذنباً أو ذُنوباً كثيرةً؛ صغائرَ أو كبائر، مع الإقامة على التَّوحيد للهِ[١]، والإقرار بما التزمهُ وقبلَه عن الله؛ فإنَّه لا يكفر به، ويرجونَ له المغفرةَ: ﴿ويَغْفِرُ مَا دُونَ ذٰلكَ لِمَنْ يَشاءُ﴾[٢].

٢٧ ـ واختلفوا في متعمِّدي ترك الصَّلاة المفروضة حتَّى يذهب وقتُها من غير عذرٍ.

فكفَّره جماعةٌ:

لما رُوِيَ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «بينَ العبدِ وبينَ الكفرِ تركُ الصَّلاة»[٣].

وقوله: «مَن ترك الصَّلاة؛ فقد كفر، ومَن ترك الصَّلاة؛ فقد برئت منهُ ذمَّةُ

---

(١) قال الطحاوي: «وأهل الكبائر من أمَّة محمد ﷺ في النار لا يخلَّدون إذا ماتوا وهم موحِّدون...».

قال ابن أبي العز (ص ٤١٧): «هو ردٌّ لقول الخوارج والمعتزلة القائلين بتخليد أهل الكبائر في النَّار...».

(٢) النساء: ٤٨.

قال ابن جرير الطبري في «جامع البيان» (٨ / ٤٥٠): «وقد أبانت هٰذه الآية أنَّ كلَّ صاحب كبيرة؛ ففي مشيئة الله، إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه عليه؛ ما لم تكن كبيرته شركاً بالله».

وقال ابن الجوزي في «زاد المسير» (٢ / ١٠٣): «وفي قوله: «لمن يشاء»: نعمة عظيمة من وجهين: أحدهما: أنَّها تقتضي أن كل ميت على ذنب دون الشرك لا يقطَع عليه بالعذاب، وإن مات مصرّاً. والثاني: أن تعليقه بالمشيئة فيه نفع للمسلمين، وهو أن يكونوا على خوف وطمع».

(٣) أخرجه: أبو داود (٤ / ٣٠٣ / ٤٦٧٨)، والترمذي (٥/ ١٣ / ٢٦٢٠)، وابن ماجه (١ / ٣٤٢ / ١٠٧٨)؛ عن أبي الزبير عن جابر بن عبدالله، وقال الترمذي: «حسن صحيح».

ورواه مسلم في «صحيحه» (١ / ٨٨)؛ بلفظ: «بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة»، وفيه صرح أبو الزبير بالسماع.

وانظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (١ / ٢٩٨)، و«الإيمان» (رقم ٤٤ و٤٥) تحقيق الألباني.

الله»[1].

وتأوَّل جماعةٌ منهم أنَّه يريد بذلك مَن تركها جاحداً لها؛ كما قال يوسف عليه السلام: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ﴾[2]؛ تركَ جحودٍ؛ الكفر[3].

٢٨ ـ وقال كثيرٌ منهم: إنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ، والإسلامُ فعلُ ما فُرِضَ[4] على الإنسان أن يفعَلَه، إذا ذكر كلُّ اسمٍ على حدته مضموماً إلى الآخر، فقيل:

---

(١) الحديث مركب من حديثين:

الأول: «من ترك الصلاة؛ فقد كفر».

وفي معناه أحاديث كثيرة، أقربها لفظاً ما رواه: أحمد (٥ / ٣٤٦)، والترمذي (٥ / ١٣ / ٢٦٢١)، والنسائي (١ / ٢٣١ / ٤٦٣)، وابن ماجه (١ / ٣٤٢ / ١٠٧٩) عن بريدة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «العهد الذي بيننا وبينهم الصَّلاة، فمَن تركها؛ فقد كفر».

وقال الترمذي: «حسن صحيح».

وصحَّحه الحاكم (١ / ٧٢٦)، ووافقه الذهبي.

الثاني: «ومن ترك الصَّلاة؛ فقد برئت منه ذمَّة الله».

وفي معناه أحاديث؛ منها: ما رواه ابن ماجه (٢ / ١٣٣٩ / ٤٠٣٤) عن أبي الدرداء؛ قال: «أوصاني خليلي ﷺ أن لا تشرك بالله شيئاً وإن قطعت وحرقت، ولا تترك صلاة مكتوبة متعمِّداً، فمَن تركها متعمِّداً؛ فقد برئت منه الذمَّة...».

قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (٢ / ١٤٨): «وفي إسناده ضعف».

أما البوصيري في «مصباح الزُّجاجة» (٤ / ١٩٠)؛ فقال: «هٰذا إسناد حسن، شهر مختلف فيه».

وقد صححه الألباني لشواهده. انظر: «الإرواء» (رقم ٢٠٢٦)، و«صحيح الترغيب والترهيب» (١ / ٢٩٩).

(٢) يوسف: ٣٧.

(٣) هٰكذا هو في المخطوط، والمعنى ـ كما قال الصابونيُّ في «عقيدة السلف» (ص ٧٥) ـ: «ولم يك ـ أي: يوسف ـ تلبس بكفر فارقه، ولكن تركه جاحداً له».

وانظر كتاب: «الصلاة وحكم تاركها» لابن القيم؛ فإنه أحسن ما أُلِّف في هٰذه المسألة.

(٤) في «جامع العلوم والحكم» (ص ٢٧): «فعل ما فرض الله...».

المؤمنون والمسلمون جميعاً أو مفردين؛ أريد بأحدهما معنىً لم يرد بالآخر[1]، وإن[2] ذكر أحد الاسمين؛ شملَ الكلَّ وعمَّهم.

٢٩ - وكثيرٌ منهُم قالوا: الإسلامُ والإيمانُ واحدٌ.

فقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ومَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾[3].

فلو أنَّ الإيمان غيره لم يُقبَل.

وقال: ﴿فأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيها مِنَ المُؤمِنينَ . فما وَجَدْنا فِيها غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ المُسْلِمينَ﴾[4].

٣٠ - ومنهُم مَن ذهب إلى أنَّ الإسلامَ مختصٌّ بالاستسلام للهِ، والخضوعِ له، والانقياد لحكمه فيما هو مؤمن به:

كما قال: ﴿قَالَتِ الأعْرابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤمِنُوا ولٰكِنْ قُولوا أَسْلَمْنا ولَمَّا يَدْخُلِ الإِيْمانُ في قُلوبِكُمْ﴾[5].

---

(١) في «الجامع» (ص ٢٧): «به الآخر».

(٢) في «الجامع» (ص ٢٧): «وإذا».

واعلم أنَّ هٰذا النص عزاه ابن رجب للإسماعيلي، فقال في «جامع العلوم والحكم» (ص ٢٧): «قال أبو بكر الإسماعيلي في «رسالته إلى أهل الجبل»: قال كثير من أهل السنة والجماعة: إن الإيمان قول وعمل... (وذكر النص سواء)». وانظر (ص ١٧).

(٣) آل عمران: ٨٥.

(٤) الذاريات: ٣٥ و٣٦.

(٥) الحجرات: ١٤.

هٰذا؛ وقد نبه شيخ الإسلام ابن تيمية إلى خطإ مَن ظنَّ أن آية الذاريات تقتضي أن مسمى الإيمان والإسلام واحد، فقال: «جاء في الكتاب والسنة وصف أقوام بالإسلام دون الإيمان، فقال تعالى: ﴿قالت الأعراب آمنّا...﴾، وقال تعالى في قصة قوم لوط: ﴿فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين...﴾، وقد ظنَّ طائفة من الناس أن هٰذه الآية تقتضي أن مسمى الإيمان والإسلام واحد، وعارضوا بين الآيتين، وليس كذٰلك، بل هٰذه الآية توافق الآية الأولى؛ لأن الله أخبر أنَّه أخرج مَن كان فيها مؤمناً، وأنه لم يجد إلاّ أهل بيت من المسلمين، وذٰلك لأن امرأة لوط كانت في أهل البيت =

وقالَ: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلامَكُمْ بَلِ اللهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَداكُمْ لِلإِيمانِ﴾[1].

وهٰذا أيضاً دليلٌ لِمَن قال: هما واحدٌ[2].

٣١ - ويقولون: إنَّ اللهَ يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ قوماً مِن أهلِ التَّوحيد بشفاعةِ الشَّافِعينَ برحمتِه.

٣٢ - وإنَّ الشَّفاعَةَ حَقٌّ.

٣٣ - وإنَّ الحوضَ[3] حقٌّ.

= الموجودين، ولم تكن من المخرجين الذين نجوا، بل كانت من الغابرين الباقين في العذاب، وكانت في الظاهر مع زوجها على دينه، وفي الباطن مع قومها على دينهم، خائنة لزوجها، تدلُّ قومها على أضيافه. . . فلم تدخل في قوله: ﴿فأخرجنا مَن كان فيها من المؤمنين﴾، وكانت من أهل البيت المسلمين وممَّن وجد فيه، ولهٰذا قال تعالى: ﴿فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين﴾، وبهٰذا تظهر حكمة القرآن؛ حيث ذكر الإيمان لما أخبر بالإخراج، وذكر الإسلام لما أخبر بالوجود». «مجموع الفتاوى» (٧ / ٤٧٢ - ٤٧٤).

(١) الحجرات: ١٧.

(٢) قال ابن تيمية رحمه الله: «قد صار الناس في مسمَّى الإسلام على ثلاثة أقوال: قيل: هو الإيمان، وهو اسمان لمسمًّى واحد. وقيل: هو الكلمة. . . لكن التحقيق ابتداء هو ما بيَّنه النبي ﷺ لما سُئِل عن الإسلام والإيمان، ففسَّر الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالأصول الخمسة؛ فليس لنا إذا جمعنا بين الإسلام والإيمان أن نجيب بغير ما أجاب به النبي ﷺ، وأما إذا أُفْرِدَ اسم الإيمان؛ فإنه يتضمَّن الإسلام، وإذا أُفْرِد الإسلام؛ فقد يكون مع الإسلام مؤمناً بلا نزاع». «الإيمان» (ص ٢٤٦).

(٣) انظر للحوض وصفته: «صحيح البخاري» (١١ / ٤٦٣ - الفتح)، و«شرح أصول الاعتقاد» (٦ / ١١١٦)، و«شرح الطحاوية» (ص ١٩٠)، و«لوامع الأنوار» (٢ / ١٩٤)، و«التذكرة» (٣٤٧ - ٣٥٤)، وغيرها.

ولحافظ الأندلس بقي بن مخلد جزء في الحوض مخطوط بالمغرب، وقد حققه أخونا عبدالقادر صوفي، وقدَّمه للمطبعة، وقد كان يُعتقد إلى عهد قريب أن الجزء في حكم المفقود!

٣٤ ـ والميزان[١] حقٌّ.

٣٥ ـ والحساب حقٌّ.

٣٦ ـ ولا يقطَعونَ على أحدٍ مِن أهلِ الملَّةِ أنَّه من أهل الجنَّة أو أنَّه من أهـل النَّـارِ؛ لأنَّ علمَ ذٰلـك مغيَّبٌ عنهم؛ لا يدرونَ على ماذا يموتُ؟ أعلى الإسلامِ أم على الكفرِ[٢]؟ ولٰكنْ يقولون: إنَّ مَن مات على الإسلام؛ مجتنباً للكبـائر والأهواء والآثام؛ فهو من أهل الجنَّة؛ لقوله تعالى: ﴿إنَّ الَّذينَ آمَنُوا وعَمِلوا الصَّالِحاتِ﴾[٣] ـ ولم يذكر عنهم ذنباً ـ ﴿أُولٰئكَ هُمْ خَيْرُ البَرِيَّةِ . جَزاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ﴾[٣].

٣٧ ـ ومَن شهد له النبيُّ ﷺ بعينِه بأنَّه من أهل الجنَّة، وصحَّ له ذٰلك عنه؛ فإنَّهم يشهدون له بذٰلك؛ اتباعاً لرسول الله ﷺ، وتصديقاً لقوله[٤].

٣٨ ـ ويقولون: إنَّ عذاب القبرِ حقٌّ، يعذِّبُ اللهُ مَن استحقَّه إن شاءَ، وإنْ شاءَ عفا عنه:

لقوله تعالى: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْها غُدُوّاً وعَشِيّاً ويَوْمَ تَقومُ السَّاعَةُ أَدْخِلوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ العَذابِ﴾[٥]؛ فأثبت لهم ما بقيت الدُّنيا عذاباً بالغدوِّ والعشيِّ دونَ

---

(١) ولمرعي الحنبلي كتاب فيه سمَّاه «تحقيق البرهان في إثبات حقيقة الميزان»، مطبوع.

(٢) قال الصابوني في «عقيدة السلف» (ص ٨٢): «ولذٰلك يقولون: إنَّا مؤمنون إن شاء الله؛ أي: من المؤمنين الذين يختم لهم بخير إن شاء الله».

(٣) البينة: ٧ و٨.

(٤) قال الحافظ أبو عثمان الصابوني في «عقيدة السلف أصحاب الحديث» (ص ٨٣): «فـأمـا الذين شهد لهم رسول الله ﷺ من أصحابه بأعيانهم بأنهم من أهل الجنَّة؛ فإن أصحاب الحديث يشهدون لهم بذٰلك؛ تصديقاً للرسول ﷺ فيما ذكره ووعده لهم؛ فإنه ﷺ لم يشهد لهم بها إلا بعد أن عرف ذٰلك، والله تعالى أطلع رسوله ﷺ على ما شاء من غيبه، وبيان ذٰلك في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿عالمُ الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً . إلا مَن ارتضى من رسول﴾ [الجن: ٢٦ ـ ٢٧].

(٥) غافر: ٤٦.

ما بينهما، حتَّى إذا قامت القيامة؛ عُذِّبوا أشدَّ العذاب؛ بلا تخفيف عنهم؛ كما كان في الدُّنيا[1].

وقال: ﴿ومَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً﴾[2]؛ يعني: قبل فناء الدُّنيا؛ لقوله تعالى بعد ذلك: ﴿ونَحْشُرُهُ يَوْمَ القِيامَةِ أَعْمى﴾[2]؛ بيَّن أنَّ المعيشة الضَّنك قبل يوم القيامة، وفي معاينتنا اليهود والنَّصارى والمشركين في العيش الرَّغد والرَّفاهة في المعيشة ما يُعْلَم به أنَّه لم يُرِد به ضيق الرِّزق في الحياة الدُّنيا؛ لوجودنا مشركين في سَعةٍ من أرزاقهم، وإنَّما أراد به بعد الموت قبل الحشر[3].

٣٩ - ويؤمنون بمسألة منكرٍ ونكير[4]؛ على ما ثبت به الخبر عن رسول

---

(١) قال ابن كثير (٧ / ١٣٦): «وهذه الآية أصل كبير في استدلال أهل السنة على عذاب البرزخ في القبور، وهي قوله: ﴿النار يعرضون عليها غدوّاً وعشيّاً﴾».

(٢) طه: ١٢٤.

(٣) أورد الحافظ ابن كثير في «تفسيره» أحاديث مرفوعة لبيان أن الآية في عذاب القبر منها قوله (٥ / ٣١٧): «وقال البزار أيضاً: حدثنا أبو زرعة: حدثنا أبو الوليد: حدثنا حماد بن سلمة عن منصور بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: ﴿فإن له معيشة ضنكاً﴾؛ قال: عذاب القبر. إسناد جيِّد».

(٤) أخرج الترمذي في «السنن» (٣ / ٣٨٣ / ١٠٧١)، وابن حبان (٧ / ٣٨٦ / ٣١١٧)، والبيهقي في «إثبات عذاب القبر» (٥٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢ / ٤١٦ / ٨٦٤)، والآجري في «الشريعة» (ص ٣٦٥)، وابن أبي الدنيا في «كتاب القبور»؛ كما في «إتحاف السادة المتقين» (١٠ / ٤١٣) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قُبر الميت (أو قال: أحدكم)؛ أتاه ملكان أسودان أزرقان يُقال لأحدهما المنكر والآخر النكير...» الحديث.

قال الترمذي: «حديث أبي هريرة حديث حسن غريب».

وقال الألباني في «الصحيحة» (٣ / ٣٨٠): «إسناده جيِّد».

وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على «الإحسان» (٧ / ٣٨٦): «إسناده قوي».

فائدة: قال الألباني: «وفيه ردٌّ على من أنكر من المعاصرين تسمية الملكين بـ (المنكر) و (النكير)».

الله ﷺ، مع قول الله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللهُ الَّذينَ آمَنُوا بالقَوْلِ الثَّابتِ في الحَياةِ الدُّنْيا وفي الآخِرَةِ ويُضِلُّ اللهُ الظَّالِمينَ ويَفْعَلُ اللهُ مَا يَشاءُ﴾[1]، وما ورد تفسيره عن النبيِّ ﷺ[2].

٤٠ ـ ويَرَوْنَ تَرْكَ الخُصومات والمِراءِ في القرآنِ وغيرِه؛ لقولِ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿مَا يُجادِلُ في آياتِ اللهِ إلَّا الَّذينَ كَفَروا﴾[3]؛ يعني: يجادل فيها تكذيباً بها[4]، والله أعلم.

٤١ ـ ويُثبِتون خلافة أبي بكر رضي الله عنه بعدَ رسول الله ﷺ؛ باختيار الصَّحابةِ إيَّاه[5].

ثم خلافةَ عمرَ بعد أبي بكرٍ رضي الله عنه؛ باستخلافِ أبي بكرٍ إيَّاه[6].

ثم خلافةَ عثمان رضي الله عنه؛ باجتماع أهل الشُّورى وسائر المسلمين

(١) إبراهيم: ٢٧.

(٢) روى البخاري (٨ / ٣٧٨)، ومسلم (٤ / ٢٢٠١)؛ عن البراء بن عازب: أن رسول الله ﷺ قال: «المسلم إذا سُئل في القبر يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله؛ فذلك قوله: ﴿يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة﴾»، وهذا لفظ البخاري.

(٣) غافر: ٤.

(٤) وقال ابن جرير الطبري (٢٤ / ٤٢): «يقول تعالى ذكره: ما يخاصم في حجج الله وأدلته على وحدانيته بالإنكار لها إلا الذين جحدوا توحيده».

(٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «التحقيق في خلافة أبي بكر ـ وهو الذي يدل عليه كلام أحمد ـ أنها انعقدت باختيار الصحابة ومبايعتهم له، وأن النبي ﷺ أخبر بوقوعها على سبيل الحمد لها والرضى بها، وأنه أمر بطاعته وتفويض الأمر إليه، وأنه دلَّ الأمة وأرشدهم إلى بيعته.

فهذه الأوجه الثلاثة: الخبر، والأمر، والإرشاد: ثابت من النبي ﷺ» «مجموع الفتاوى» (٥ / ٤٨).

ثم أورد الأحاديث الدالة على هذا، وقال (٥ / ٤٩): «فثبتت صحة خلافته ووجوب طاعته بالكتاب والسنة والإجماع، وإن كانت إنما انعقدت بالإجماع والاختيار».

(٦) «واتفاق الأمة بعده عليه»؛ كما قال ابن أبي العزّ (ص ٤٧٩).

عليه عن أمر عمر[1].

ثم خلافةَ عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه؛ ببيعةِ مَن بايع من البدريِّين: عمَّار بن ياسر، وسهل بن حنيف، ومَن تبعهما من سائر الصَّحابة، مع سابقته وفضله.

٤٢ - ويقولونَ بتفضيلِ الصَّحابةِ الذين رضي الله عنهم:

لقوله: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ المُؤمِنينَ إِذْ يُبايِعونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ. . .﴾[2].

وقوله: ﴿والسَّابِقونَ الأوَّلونَ مِنَ المُهاجرينَ [والأنْصارِ][3] والَّذينَ اتَّبَعوهُمْ بإحسانٍ رَضِيَ اللهُ عنهُمْ﴾[4].

ومن أثبتَ اللهُ رضاه عنه؛ لم يكنْ منهُ بعد ذٰلك ما يوجب سَخَطَ الله عزَّ وجلَّ، ولم يوجب ذٰلك للتَّابعين إلَّا بشرطِ الإحسانِ[5]، فمَن كان من التَّابعين من بعدهم لم يأت بالإحسان؛ فلا مدخل له في ذٰلك.

ومَن غاظهُ مكانهم من الله؛ فهو مخوفٌ عليه ما لا شيء أعظم منه؛ لقوله عزَّ وجلَّ: ﴿مُحَمَّدٌ رَسولُ اللهِ والَّذينَ مَعَهُ. . .﴾ إلى قوله: ﴿ومَثَلُهُمْ في الإنْجيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فآزَرَهُ فاسْتَغْلَظَ فاسْتَوى عَلى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ

---

(١) تراجع قصَّة بيعته في «صحيح البخاري» (٧ / ٥٩ - ٦٢).

(٢) الفتح: ١٨.

(٣) أضفتها من نص الآية القرآنية، وهي ساقطة من المخطوط.

(٤) التوبة: ١٠٠.

(٥) وليعلم أن عبارة: «والتابعين لهم بإحسان»: لها أصل في السنة؛ فقد روى أحمد (٣ / ٤٦٨ و٤٦٩) عن مجاشع بن مسعود أنه أتى النبي ﷺ بابن أخ له يبايعه على الهجرة، فقال رسول الله ﷺ: لا؛ بل يبايع على الإسلام؛ فإنه لا هجرة بعد الفتح، ويكون من التابعين بإحسان. نبَّه عليه الألباني في «الصحيحة» (١ / ٥٢١ / ٢٩٠) وعنون له بقوله: «أصل قولهم: والتابعين لهم بإحسان».

﴿لِيَغيظَ بِهِمُ الكُفَّارَ﴾[1].

فأخبر أنَّه جعلهم غيظاً للكافرين.

وقالوا بخلافتهم؛ لقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وعَدَ اللهُ الَّذينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وعَمِلوا الصَّالِحاتِ﴾[2] ـ فخاطب بقوله: ﴿مِنْكُمْ﴾ مَن نزلت الآية وهو مع النبيِّ ﷺ على دينه فقال بعد ذلك: ـ ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ في الأرْضِ كَما اسْتَخْلَفَ الَّذينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ولَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذي ارْتَضى لَهُمْ ولَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدونَني لا يُشْرِكونَ بي شَيْئاً﴾[2].

فمكَّن الله بأبي بكر وعمر وعثمان الدِّين ـ وعد الله ـ آمنينَ يَغْزونَ ولا يُغْزَوْن، ويخيفون العدوَّ ولا يُخيفُهُم العدوُّ.

وقال عزَّ وجلَّ لقومٍ تخلَّفوا عن نبيِّه عليه السلام في الغزوة[3] التي ندبهُم اللهُ عزَّ وجلَّ بقوله: ﴿فإنْ رَجعَكَ اللهُ إلى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فاسْتَأْذَنوكَ للخُروجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجوا مَعيَ أَبداً ولَنْ تُقاتِلوا مَعِيَ عَدُوّاً إِنَّكُمْ رَضيتُمْ بالقُعودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدوا مَعَ الخَالِفينَ﴾[4].

---

(1) الفتح: ٢٩.

قال ابن كثير (٧ / ٣٤٣): «ومن هٰذه الآية انتزع الإمام مالك رحمه الله في رواية عنه؛ بتكفير الروافض الذين يبغضون الصحابة؛ قال: لأنهم يغيظونهم، ومَن غاظ الصحابة؛ فهو كافر؛ لهٰذه الآية، ووافقه طائفة من العلماء على ذلك، والأحاديث في فضائل الصحابة والنهي عن التعرُّض لهم بمساءة كثيرة، ويكفيهم ثناء الله عليهم ورضاه عنهم».

(2) النور: ٥٥.

قال أبو عثمان الصابوني في «عقيدة السلف» (ص ٩٠) بعد أن أورد هٰذه الآية والتي قبلها: «فمن أحبهم وتولاَّهم ودعا لهم ورعى حقَّهم وعرف فضلهم؛ فاز في الفائزين، ومَن أبغضهم وسبهم ونسبهم إلى ما تنسبهم إليه الروافض والخوارج؛ فقد هلك في الهالكين».

(3) هي غزوة تبوك، وكانت سنة تسع.

(4) التوبة: ٨٣.

فلمَّا لقوا النبيَّ ﷺ يسألونه الإذن في الخروج للغزو، فلم يأذن لهم؛ أنزل الله عزَّ وجلَّ: ﴿سَيَقولُ المُخَلَّفونَ إذا انْطَلَقْتُمْ إلى مَغانِمَ لِتَأْخُذوها ذَرُونا نَتَّبِعْكُمْ يُريدونَ أَنْ يُبَدِّلوا كَلامَ اللهِ قُلْ لَنْ تَتَّبِعونا كَذٰلِكُمْ قالَ اللهُ مِنْ قَبْلُ فَسَيقولونَ بَلْ تَحْسُدونَنا بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهونَ إلَّا قَليلاً﴾[1].

وقال لهم: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفينَ مِنَ الأَعْرابِ سَتُدْعَوْنَ إلى قَوْمٍ أُولي بَأْسٍ شَديدٍ تُقاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمونَ. فإنْ تُطيعُوا يُؤتِكُمُ اللهُ أَجْراً حَسَناً وإنْ تَتَوَلَّوْا كَما تَوَلَّيْتُمْ مِنْ قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذاباً أَليماً﴾[2].

والذين كانوا في عهد رسول الله ﷺ أحياء خوطبوا بذٰلك لمَّا تخلَّفوا عنه،

= قال ابن تيمية في «منهاج السنة النبوية» (٨ / ٥٠٥): «أما الاستدلال بهٰذه الآية على خلافة الصديق ووجوب طاعته؛ فقد استدلَّ بها طائفة من أهل العلم، منهم الشافعي والأشعري وابن حزم وغيرهم، واحتجُّوا بأن الله تعالى قال: ﴿فإن رجعك الله إلى طائفة منهم فاستأذنوك للخروج فقل لن تخرجوا معي أبداً ولن تقاتلوا معي عدوّاً﴾؛ قالوا: فقد أمر الله رسوله أن يقول لهٰؤلاء: لن تخرجوا معي أبداً ولن تقاتلوا معي عدوّاً، فعُلم أن الداعي لهم إلى القتال ليس رسول الله ﷺ، فوجب أن يكون مَن بعده، وليس إلا أبا بكر، ثم عمر، ثم عثمان: الذين دعوا الناس إلى قتال فارس والروم وغيرهم، أو يسلمون، حيث قال: ﴿تُقاتِلونهم أو يسلمون﴾، وهٰؤلاء جعلوا المذكورين في سورة الفتح هم المخاطبين في سورة براءة، ومن هنا صار في الحجة نظر؛ فإن الذين في سورة الفتح هم الذين هبوا زمن الحديبية ليخرجوا مع النبي ﷺ لما أراد أن يذهب إلى مكة وصدَّه المشركون وصالحهم عام حينئذ بالحديبية، وبايعه المسلمون تحت الشجرة... ولما رجع النبي ﷺ إلى المدينة؛ خرج إلى خيبر، ففتحها الله على المسلمين في أول سنة سبع ولم يسهم النبي ﷺ لأحد ممن شهد خيبر إلا لأهل الحديبية... وفي ذٰلك نزل قوله: ﴿سيقول المخلَّفون...﴾ إلى قوله: ﴿تقاتلونهم أو يسلمون﴾، وقد دعا الناس بعد ذٰلك رسول الله ﷺ إلى مكة عام ثمان من الهجرة، وكانت خيبر سنة سبع، ودعاهم عقب الفتح إلى قتال هوازن بحنين، ثم حاصر الطائف سنة ثمان، وكانت هي آخر الغزوات التي قاتل فيها رسول الله ﷺ، وغزا تبوك سنة تسع... وفيها أنزل الله سورة براءة، وذكر فيها المخلَّفين الذين قال فيهم: ﴿فقل لن تخرجوا معي أبداً ولن تقاتلوا معي عدوّاً﴾.

(١) الفتح: ١٥.

(٢) الفتح: ١٦.

وبقي منهم في خلافـة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فأوجب لهم بطاعتهم إيَّاهم الأجر، وبترك طاعتهم العذاب الأليم؛ إيذاناً من الله عزَّ وجلَّ بخلافتهم رضي الله عنهم، ولا جعل في قلوبنا غلًّا لأحد منهم، فإذا ثبت خلافة واحد منهم؛ انتظم منها خلافة الأربعة.

٤٣ ـ ويرونَ الصَّلاة ـ الجمعة وغيرها ـ خلفَ كلِّ إمام مسلم؛ برّاً كان أو فاجراً؛ فإنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ فرضَ الجمعةَ وأمر بإتيانِها[١] فرضاً مطلقاً، مع علمه تعالى بأنَّ القائمين يكون منهم الفاجر والفاسق، فلم يستثنِ وقتاً دون وقت، ولا أمراً بالنِّداء للجمعة دون أمر[٢].

٤٤ ـ ويرون جهاد الكفَّار[٣] معهم، وإن كانوا جورة.

٤٥ ـ ويرون الدعاء لهم بالإصلاح والعطف إلى العدل.

٤٦ ـ ولا يرونَ الخروجَ بالسَّيف عليهم[٤].

---

(١) في قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله...﴾ [الجمعة: ٩].

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يصلون خلف مَن يعرفون فجوره؛ كما صلى عبدالله بن مسعود وغيره من الصحابة خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وقد كان يشرب الخمر، وصلى مرة الصبح أربعاً، وجلده عثمان بن عفان على ذلك، وكان عبدالله بن عمر وغيره من الصحابة يصلون خلف الحجاج بن يوسف، وكان الصحابة والتابعون يصلون خلف ابن أبي عبيد، وكان متَّهماً بالإلحاد، وداعياً إلى الضلال». «مجموعة الرسائل والمسائل» (٥ / ١٩٩).

(٣) وكـذلـك الحجّ؛ كمـا قال الطحاوي: «والحج والجهاد ماضيان مع أولي الأمر من المسلمين؛ برهم وفاجرهم، إلى قيام الساعة، لا يبطلهما شيء، ولا ينقضهما».

قال ابن أبي العز (ص ٣٧٨): «لأنَّ الحجَّ والجهاد فرضان يتعلقان بالسَّفر؛ فلا بدَّ من سائس يسوس الناس فيهما، ويقاوم العدو، وهذا المعنى كما يحصل بالإمام البرّ يحصل بالإمام الفاجر».

(٤) قال ابن أبي العـزّ (ص ٣٧٠): «وأمـا لزوم طاعتهم وإن جاروا؛ فلأنه يترتَّب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير =

٤٧ ـ ولا القتالَ في الفتنة.

٤٨ ـ ويرونَ قتالَ الفئة الباغية مع الإمام العدل إذا كان ووجد على شرطهم في ذٰلك.

٤٩ ـ ويرون الدَّار دار إسلام لا دار كفر ـ كما رأته المعتزلة ـ ما دام النِّداء بالصَّلاة والإقامة بها ظاهرين، وأهلُها ممكَّنين منها آمنين[1].

٥٠ ـ ويرونَ أنَّ أحداً لا تخلص له الجنَّة ـ وإن عملَ أيَّ عمل ـ إلاَّ بفضل الله ورحمته التي يخصُّ بهما من يشاء؛ فإنَّ عمله للخير وتناوله الطَّاعات إنَّما كان عن فضل الله الذي لو لم يتفضَّل به عليه؛ لم يكن لأحد على الله حجَّة ولا عتب[2]:

كما قال الله: ﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ ورَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبداً ولٰكِنَّ اللهَ يُزَكِّي مَنْ يَشاءُ﴾[3].

= السيِّئات ومضاعفة الأجور؛ فإن الله تعالى ما سلَّطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل؛ فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل. . . فإذا أراد الرعية أن يتخلَّصوا من ظلم الأمير الظالم؛ فليتركوا الظلم».

وانظر كتاب اللالكائي (٧ / ١٢٢٣)؛ ففيه سياق ما روي عن النبي ﷺ في طاعة الأئمَّة والأمراء ومنع الخروج عليهم، وانظر أيضاً التعليق على الفقرة (٦٢).

(١) قال الشوكاني في «السيل الجرَّار» (٤ / ٥٧٥): «الاعتبار بظهور الكلمة، فإن كانت الأوامر والنواهي في الدار لأهل الإسلام؛ بحيث لا يستطيع مَن فيها من الكفار أن يتظاهر بكفره؛ إلا لكونه مأذوناً له بذٰلك من أهل الإسلام؛ فهٰذه دار إسلام، ولا يضرُّ ظهور الخصال الكفرية فيها؛ لأنها لم تظهر بقوَّة الكفار، ولا بصولتهم. . . وإذا كان الأمر بالعكس؛ فالدار بالعكس».

(٢) قال أبو عثمان الصابوني في «عقيدة السلف» (ص ٩٣): «ويعتقدون ويشهدون أنَّ أحداً لا تجب له الجنة، وإن كان عمله حسناً وعبادته أخلص العبادات وطاعته أزكى الطاعات وطريقه مرتضى؛ إلا أن يتفضَّل الله عليه فيوجبها له بمنِّه وفضله؛ إذ عمل الخير الذي عمله لم يتيسَّر له إلا بتيسير الله عز اسمه، فلو لم ييسره له؛ لم يتيسَّر، ولو لم يهده لفعله؛ لم يُهْدَ له أبداً بجهده وجده».

(٣) النور: ٢١.

﴿ولَوْلا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ ورَحْمَتُهُ لاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطانَ إلَّا قليلاً﴾(١).

وقالَ: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشاءُ﴾(٢).

٥١ ـ ويقولون: إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ أجَّل لكلِّ حيٍّ مَخْلوق أجلاً هو بالغهُ، ﴿فإذا جاءَ أجَلُهُمْ لا يَسْتَأْخِرونَ ساعَةً ولا يَسْتَقْدِمونَ﴾(٣).

وإنْ مات أو قتل؛ فهو عند انتهاء أجلِه المسمَّى له؛ كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ في بُيوتِكُمْ لَبرزَ الَّذينَ كُتِبَ عليهِمُ القَتْلُ إلى مَضاجِعِهِمْ﴾(٤).

٥٢ ـ وإنَّ اللهَ تعالى يرزقُ كلَّ حيٍّ مخلوق رزقَ الغذاء الذي به قوامُ الحياة، وهو ما يضمنُه اللهُ لمَن أبْقاهُ مِن خلقِه، وهو الذي رزقه من حلال أو من حرام.

وكذلك رزق الزينةِ الفاضل عمَّا يحيا به.

٥٣ ـ ويؤمنونَ بأنَّ اللهَ تعالى خلَقَ شياطين؛ توسوسُ للآدميِّينَ، ويختدعونَهم، ويغرُّونهم.

٥٤ ـ وأنَّ الشَّيطانَ يتخبَّطُ الإنسانَ(٥).

---

(١) النساء: ٨٣.

(٢) آل عمران: ٧٤.

(٣) النحل: ٦١.

(٤) آل عمران: ١٥٤.

(٥) كما قال تعالى: ﴿الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبَّطه الشيطان من المس...﴾ [البقرة: ٢٧٥].

قال ابن تيمية: «ذكر الأشعري في مقالات أهل السنة والجماعة أنهم يقولون: إن الجني يدخل في بدن المصروع؛ كما قال تعالى: ﴿الذين يأكلون الربا...﴾، وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: إن قوماً يزعمون أن الجني لا يدخل في بدن الإنسي. فقال: أي بني! يكذبون! هو ذا يتكلم على لسانه». «مجموع الفتاوى» (١٩ / ١٢). =

٥٥ ـ وأنَّ في الدُّنْيا سِحراً وسَحَرَة، وأنَّ السِّحرَ استعمالُه كفرٌ مِن فاعلِه؛ معتقداً له نافعاً ضارّاً بغيرِ إذنِ الله[١].

٥٦ ـ ويَرَوْنَ مجانبةَ البدعةِ، والآثامِ، والفخرِ، والتكبُّرِ، والعجبِ، والخيانةِ، والدَّغلِ[٢]، والاغتيالِ، والسِّعايةِ.

٥٧ ـ ويرونَ كفَّ الأذى، وترك الغيبة؛ إلَّا لمَن أظهر بدعةً وهوىً يدعو إليهما؛ فالقولُ فيه ليس بغيبةٍ عندهم[٣].

= وقال الشوكاني: «وفي الآية دليل على فساد قول مَن قال: إن الصرع لا يكون من جهة الجنِّ، وزعم أنه من فعل الطبائع». «فتح القدير» (١ / ٢٩٥).

وللعلامة ابن باز رسالة في هٰذا الموضوع سمَّاها: «إيضاح الحق في دخول الجني في الإنسي والردُّ على مَن أنكر ذٰلك»، طُبعت مفردة وضمن «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (٣ / ٢٩٩ ـ ٣٠٨) له.

(١) قال الصابوني في «عقيدة السلف» (ص ٩٦): «ويشهدون أن في الدنيا سحراً وسحرة؛ إلا أنهم لا يضرون أحداً إلا بإذن الله؛ قال الله عز وجل: ﴿وما هم بضارِّين به من أحدٍ إلا بإذن الله﴾ [البقرة: ١٠٢]، ومن سحر منهم واستعمل السحر واعتقد أنه يضر أو ينفع بغير إذن الله تعالى؛ فقد كفر بالله جل جلاله. وإذا وصف ما يكفر به؛ استتيب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه، وإن وصف ما ليس بكفر أو تكلم بما لا يفهم؛ نهي عنه، فإن عاد عزر، وإن قال: السحر ليس بحرام، وأنا أعتقد إباحته؛ وجب قتله؛ لأنه استباح ما أجمع المسلمون على تحريمه».

(٢) (الدَّغَل)؛ بالتحريك: الفساد. «لسان العرب» (١١ / ٣٤٤).

(٣) قال الصنعاني في «سبل السلام» (٤ / ١٩٣): «واعلم أنه قد استثنى العلماء من الغيبة أموراً ستة: الأول: التظلم. الثاني: الاستعانة على تغيير المنكر بذكره لمن يظن قدرته على إزالته. الثالث: الاستفتاء. الرابع: التحذير للمسلمين من الاغترار كجرح الرواة. الخامس: ذكر من جاهر بالفسق أو البدعة. السادس: التعريف بالشخص بما فيه كالأعور والأعرج والأعمش، ولا يراد به نقصه وغيبته، وجمعها ابن أبي شريف في قوله:

الـذَّمُّ لَيْسَ بِغِـيْبَـةٍ فِي سِتَّـةٍ ... مُتَـظَلِّمٍ ومُـعَـرِّفٍ ومُـحَـذِّرِ
ولِمُـظْهِـرٍ فِسْقـاً ومُسْتَفْتٍ ومَنْ ... طَلَبَ الإعَـانَـةَ في إزالَـةِ مُنْكَـرِ»

انتهى بإيجاز.

٥٨ ـ ويرونَ تعلُّم العلم، وطلبـه من مظانِّـه، والجدَّ في تعلُّم القرآن وعلومه وتفسيره، وسماع سنن الرَّسول ﷺ، وجمعها، والتفقُّه فيها، وطلب آثار أصحـابـه، والكفَّ عن الوقيعة فيهم[١]، وتأوُّل القبيح عليهم، ويكلونهم فيما جرى بينَهم على التأويل إلى الله عزَّ وجلَّ.

٥٩ ـ مع لزوم الجماعة.

٦٠ ـ والتعفُّف في المأكل والمشرَب والملبَس.

٦١ ـ والسَّعي في عمل الخير.

٦٢ ـ والأمـر بالمعـروف، والنَّهي عن المنكـر[٢]، والإعـراض عن

---

(١) قال أبو زرعة: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ؛ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حقٌّ، والقرآن حقٌّ، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة». «الكفاية في علم الرواية» (ص ٩٧) للخطيب البغدادي.

(٢) إذا لم يؤد إلى منكر أعظم منه.

قال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٣ / ١٥): «إن النبي ﷺ شرع لأمته إيجاب إنكار المنكر؛ ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبُّه الله ورسوله، فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله؛ فإنه لا يسوغ إنكاره، وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله، وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم؛ فإنه أساس كل شرٍّ وفتنة إلى آخر الدَّهر.

وقد استأذن الصحابة رسول الله ﷺ في قتال الأمراء الذين يؤخِّرون الصلاة عن وقتها، وقالوا: أفلا نقاتلهم؟ فقال: «لا؛ ما أقاموا الصلاة»، وقال: «مَن رأى من أميره ما يكرهه؛ فليصبر، ولا ينزعن يداً من طاعته».

ومن تأمَّل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصغائر؛ رآها من إضاعة هذا الأصل، وعدم الصبر على منكر، فطلب إزالته، فتولَّد ما هو أكبر منه؛ فقد كان رسول الله ﷺ يرى بمكة أكبر المنكرات ولا يستطيع تغييرها، بل لمَّا فتح الله مكة، وصارت دار إسلام؛ عزم على تغيير البيت وردِّه على قواعد إبراهيم، ومنعه من ذلك ـ مع قدرته عليه ـ خشية وقوع ما هو أعظم منه؛ من عدم احتمال قريش لذلك؛ لقرب عهدهم بالإسلام، وكونهم حديثي عهد بكفر. ولهذا لم يأذن في الإنكار على الأمراء باليد؛ لما يترتَّب عليه من وقوع ما هو أعظم منه كما وجد سواء».

الجاهلين؛ حتّى يعلّموهم ويبيّنوا لهم الحقّ، ثمَّ الإنكار والعقوبة من بعد البيان وإقامةِ العذرِ بينَهم وبينَهم.

هٰذا أصلُ الدِّين والمذهب، واعتقاد أئمّة أهل الحديث، الَّذين لم تَشْنْهُم[1] بدعة، ولم تلبسهم فتنة، ولم يخفُّوا إلى مكروه في دين[2].

فتمسَّكوا معتصمين بحبل الله جميعاً ولا تفرَّقوا عنه[3].

واعلموا أنَّ اللهَ تعالى أوجبَ محبَّته ومغفرته لمتَّبعي رسوله ﷺ في كتابه، وجعلهم الفرقة النَّاجية[4] والجماعة المتَّبعة، فقال عزَّ وجلَّ لمَن ادَّعى أنَّه يحبُّ الله عزَّ وجلَّ: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فاتَّبِعوني يُحْبِبْكُمُ اللهُ ويَغْفِرْ لَكُمْ ذُنوبَكُمْ﴾[5].

---

(١) من الشَّيْن، وهو العيب والقبح. «المعجم الوسيط» (١ / ٥٠٦).

(٢) أي: ثقلاء عن ارتكاب ذٰلك.

(٣) قال تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرَّقوا عنه...﴾.

(٤) وهم المذكورون في قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون».

رواه البخاري ومسلم عن المغيرة، وانظر مبحث: (مَن هي الطائفة الظاهرة المنصورة؟) في «السلسلة الصحيحة» (١ / ٤٧٨ - ٤٨٦).

(٥) آل عمران: ٣١.

وأعجبتني كلمة لابن قدامة في الاتباع أوجزها لك هنا:

قال رحمه الله في «فتياه في ذم الشبابة والرقص والسماع» له (ص ٢٢٣): «من المعلوم أن الطريق إلى الله سبحانه إنَّما تُعلم من جهة الله تعالى بواسطة رسوله ﷺ؛ فإن الله تعالى رضيه هادياً ومبيّناً وبشيراً ونذيراً، وأمرنا باتّباعه، وقرن طاعته بطاعته، ومعصيته بمعصيته، وجعل اتِّباعه دليلًا على محبَّته، فقال سبحانه: ﴿مَن يطع الرسول فقد أطاع الله﴾ [النساء: ٨٠]... وقال سبحانه: ﴿قل إن كنتم تحبُّون الله فاتَّبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم﴾.

ومن المعلوم أن رسول الله ﷺ كان شفيقاً على أمته، حريصاً على هداهم، رحيماً بهم، فما ترك طريقاً تهدي إلى الصواب؛ إلا شرعها لأمَّته، ودلَّهم عليها بفعله وقوله. =

نفعنا الله وإيَّاكم بالعلم، وعصمنا بالتَّقوى من الزَّيغ والضلالة بمنّه ورحمته.

السَّماعات

الأوَّل: سَمِعَ هٰذا المعتقد كلّه على:

ـ الشَّريف أبي العبَّاس مسعود بن عبدالواحد بن مطر الهاشمي[1] عرضاً بأصل سماعه.

ـ وأبي العلاء صاعد بن سيَّار الهروي[2].

بقراءة أبي محمد عبدالمحسن طُغْدِي بن ختلغ بن عبدالله الأميريّ المسترشديّ[3]:

ـ أبو إسماعيل إبراهيم بن أحمد بن عبد الرَّحمٰن.

ـ وعبد الله بن أحمد بن محمد بن قُدامة المقدسي[4].

ـ وأبو الفضل يحيى بن أبي الحسين بن أبي نصر المعدلي.

بمنزل الشيخ، يوم الثلاثاء، حادي عشر شهر رمضان، سنة أربع وسبعين وخمس مئة.

وصحَّ ذٰلك، ولله الحمدُ والمنَّة، وصلواته على سيِّدنا محمَّد النبيِّ وآله وسلَّم عليه.

الثَّـاني: سمع جميع اعتقاد الإسماعيلي على الشَّيخ الإمام العالم موفَّق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمَّد بن قدامة، وعلى الشَّيخ الإمام بهاء الدِّين أبي محمَّد عبدالرحمٰن بن

= فمَن أحبَّ النَّجاة غداً، والمصاحبة لأئمة الهدى، والسَّلامة من طريق الرَّدى؛ فعليه بكتاب الله؛ فليعمل بما فيه، وليتَّبع رسول الله ﷺ وصحابته؛ فلينظر ما كانوا عليه فلا يعدوه بقول ولا فعل...

فما باله يلتفت عن طريقه يميناً وشمالاً، وينصرف عنها حالاً فحالاً، ويطلب الوصول إلى الله سبحانه من سواها، ويبتغي رضاه فيما عداه؟...». الفتيا ضمن كتاب «الذخيرة من المصنَّفات الصغيرة»، تحقيق: أبي عبدالرحمٰن بن عقيل الظاهري.

(١) قال العلامة الألباني في «مختصر العلو» (ص ٢٤٩): «لم أجد له ترجمة».

(٢) قال الحافظ السمعاني في «الأنساب» (١ / ٢٠٩): «كان حافظاً، متقناً، مكثراً من الحديث، توفي سنة (٥٢٠هـ)».

(٣) قال ناصح الدين بن الحنبلي: «المحدِّث، الحافظ، الفرضيّ، الزاهد... كان قيِّماً بأصول السنَّة، توفي سنة (٥٨٩هـ)». «ذيل طبقات الحنابلة» (١ / ٣٧٩) لابن رجب.

(٤) موفق الدين، العلاَّمة، المجتهد، صاحب «المغني»، توفي سنة (٦٢٠هـ).

إبراهيم بن أحمد[1] المقدسيَّيْن بقراءة أبي الفرج عبدالرحمٰن بن عبدالمنعم (. . .)[2]: ابن أخيه عبـدالله بن يوسف، وأحمـد ومحمَّد وعبدالرحمٰن. . . ، والمجد عيسى بن الشَّيخ موفَّق الدِّين، وأحمد ومحمَّد ابنا عبدالرحيم بن عبدالواحد، وعمّهما محمَّد ـ والسَّماع بخطِّه ـ، وسعد بن منصور بن سعد، وعبدالرَّحيم بن عليّ بن بشران، ومحمَّد بن العماد إبراهيم بن عبدالواحد، وعبدالرحمٰن وعبـدالغنيّ ابنا العمِّ محمَّد، وسليمان ابن الإمام عبدالرَّحمٰن ابن الحافظ، وإبراهيم بن الشَّرف عبدالله ابن الشَّيخ أبي عمر، ومحمد وأحمد حاضر ابنا الشَّرف أحمد بن عبيدالله، ومحمد بن الزَّين أحمـد بن عبدالدَّائم، ومحمد وعبدالرحمٰن وعبدالرحيم بنو الزَّين أحمد، والفقيه عبدالحميد بن محمـد، وبنـوه عبـدالـرحمٰن وعبـدالـرحيم وعبـدالحافظ وعبدالخالق وعبدالسَّتَّار ويحيى وعيسى وعبـدالقـادر، ومحمَّـد ابن الشَّيخ أحمـد بن محمَّـد، وابن عمِّه عليّ بن موسى، ومحمَّد وعليّ وإسمـاعيل بنـو أحمد بن عبدالله بن موسى، ومحمَّد بن عبدالحميد بن محمد، وخاله عليّ بن عبـدالعـزيز، ومحمـد وعبـدالله وإبراهيم. . .، وعبدالغني ومحمَّد ابنا معالي بن حمد، وعيسى وعبدالرحيم وعبدالله بنو عمر بن عوض، وعمر بن الكمال أحمد بن عمر بن أبي بكر بن عبدالله بن سعيد، وعبدالله بن خان بن سلطان، ومحمد وعبدالرحمٰن ابنا العلم أحمد بن كامل المقدسيُّون، والشَّريف أبو عبدالله محمَّد بن الحسين بن أبي شجاع البصري، وحسين بن عبدالله الآمدي، ونصر الله بن ناصر بن نصر الله، ومحمَّد بن نصر بن منصور المصري، وأحمد بن أبي محمَّد العطَّار، وعبـدالـواحـد وإبـراهيم ابنـا كامل المصريّ، وإبراهيم وإسماعيل ابنا محمَّد بن يونس، ومحمَّد وعبدالرحمٰن ابنا الصَّفيّ إسحاق بن خضر، ويوسف ويحيى ابنا عيسى بن مسلم بن كثير، وإبراهيم وإسماعيل ابنا نور بن قمر الهيتي، وفارس بن منصور بن عبدانْ، وأحمد بن عليّ بن يوسف، ومحمد وأحمد وعليّ وإبراهيم بنو أبي المجد بن منصور اللحَّام، وإسماعيل بن المحبّ محمَّد بن عمر الحـرَّاني، وإبـراهيم وأحمد ابنا عبدالرحمٰن الأنطاكي، والحسن ومحمَّد ابنا الكمال عبدالله بن الحافظ، وأحمد بن محمَّد بن عيَّاش.

وذلك يوم السَّبت في العشر الأوسط من ذي القعدة من سنة سبع عشرة وستّ مئة.

والحمد لله وحده، وصلَّى الله على محمَّد وآله وسلَّم تسليماً.

وسمع مع الجماعة إبراهيم بن علي بن أحمد بن فضل الواسطيّ[3].

---

(١) قال الـذهبي في «سيره» (٢٢ / ٢٦٩): «الشيخ، الإمام، العالم، المفتي، المحدِّث، بهاء الدين، شارح «المقنع»، توفي سنة (٦٢٤هـ)».

(٢) كلمة لم أتمكن من قراءتها.

(٣) له ترجمة في «ذيل طبقات الحنابلة» (٢ / ٣٢٩ ـ ٣٣١)، وممَّا فيها (٢ / ٣٣٠): «قال الذهبي: =

وصحّ، وتمّت.

الثالث: سمع جميع «اعتقاد الإسماعيليّ» على الشيخ الإمام العالم أبي عبدالله محمّد بن عبدالرحيم بن عبدالواحد المقدسيّ[1] بحقِّ سماعه بقراءة محمَّد بن حمزة بن أحمد بن عمر - وهٰذا خطُّه -، وأحضر ولده أحمد وهو في السنة الرابعة، وأحمد ابن الشيخ المسمع في الرَّابعة، ومحمد بن حازم وولده أحمد، وعبدالرحمٰن وأحمد ابنا حسن بن عبدالله، وعبدالله وعليّ ابنا عمر بن أحمد بن عمر، وعبدالله وأبو بكر ابنا أحمد بن عبدالحميد بن عبدالهادي، وعبدالحميد وعبدالرحمٰن ابنا محمَّد بن عبدالحميد، وإبراهيم بن أبي بكر بن أحمد، وعبدالله بن أحمد بن عبدالرحمٰن، وأبو بكر بن محمَّد بن عبدالرحمٰن بن عبدالجبَّار، وابنا عمِّه أحمد ومحمَّد ابنا عبدالله، وعليّ بن عبدالله بن عبدالرحمٰن، وأحمد بن إبراهيم بن مرّي، ومحمَّد وعبدالرحمٰن ابنا أحمد بن محمَّد بن يونس، وأحمد بن عبدالله بن أحمد، ومحمَّد بن سليمان بن عبدالحميد، ومحمَّد بن محمَّد بن معالي، وأحمد بن سليمان بن أحمد وولده عبدالقادر، وعمر بن عبدالله بن أحمد، وعلي بن أحمد بن عليّ وأولاده: أحمد وعبدالرحمٰن وعبدالحميد، وعبدالرحمٰن ومحمد ابنا أحمد بن محمَّد بن محمود المرداوي، وعليّ بن ماجد بن طاهر المرداوي، وإبراهيم بن محمد بن وزير (؟)، وأحمد بن عبدالرحيم بن أحمد المقدسيُّون، وأحمد بن محمَّد بن إسحاق الدمشقي، وعبدالخالق بن مطر بن عبدالرزَّاق، وإسماعيل ومحمَّد ابنا إبراهيم بن قاسم. . . وعبدالله بن محمد بن عبدالمنعم.

وذٰلك في العشر الأوسط من المحرَّم سنة سبع وستين وست مئة.

وصلَّى الله على محمَّد وآله الطيِّبين الطَّاهرين.



= قرأت بخط العلاَّمة كمال الدين بن الزملكاني في حقِّه: . . . وكان داعية إلى عقيدة أهل السنة والسلف الصالح، مثابراً على السعي في هداية مَن يرى فيه زيغاً عنها»، توفي سنة (٦٩٢هـ).

(١) وصفه ابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» (٢ / ٣٢٠): «المحدِّث، الزَّاهد، القدوة. . .».

جواب الإمام أحمد
على أسئلة تلميذه أبي بكر المرُّوذي

وهٰذا ـ رعاكَ اللهُ ـ جوابُ الإمام أحمدَ على أسئلةِ تلميذِهِ أبي بكر المرُّوذي، وهي:

١ ـ قوله في القرآنِ وأنَّه كلام اللهِ غيرُ مخلوق.

٢ ـ قوله فيمَن وقف.

٣ ـ قوله في اللَّفظ.

٤ ـ قوله في جهم بن صفوان وأنَّه شكَّ في اللهِ أربعين صباحاً*.

بسمِ اللهِ الرَّحمٰنِ الرَّحيم

أخبرنا الحافظ أبو الفضل محمَّد بن ناصر بن عليٍّ البغداديُّ[1]؛ قال: أنبأ أبو الحسين المبارك بن عبدالجبَّار بن أحمد الصَّيرفيِّ[2] قراءةً عليه وأنا أسمع في

(*) وهٰذا النقل عن الإمام أحمد موجود في المخطوطة بعد كتاب الإسماعيلي وقبل جواب الخطيب.

(١) قال ابن الجوزي في «المنتظم» (١٠ / ١٦٣): «كان شيخنا ثقة، حافظاً، ضابطاً، من أهل السنة، لا مغمز فيه، (ت ٥٥٠هـ)».

وانظر: «سير أعلام النبلاء» (٢٠ / ٢٦٥ ـ ٢٧١)؛ فقد توسع في ترجمته.

(٢) المعروف بابن الطيوري؛ قال أبو علي بن سكَّرة الصدفي: «هو الشيخ، الصالح، الثقة، أبو الحسين، كان ثبتاً، فهماً، عفيفاً، متقناً. (ت ٥٠٠هـ)». «السير» (١٩ / ٢١٥).

شوَّال سنة أربع وتسعين وأربع مئة: أنبأ أبو بكر أحمد بن عليٍّ بن ثابت الخطيب: أنبأ أبو منصور محمَّد بن عيسى البزَّار[1] بهمدان: أنبأ صالح بن أحمد الحافظ[2]، قال: سمعتُ عبداللهِ بنَ إسحاقَ بن سيامرد[3] يقول:

التقيتُ مع المرّوذي[4] بطرَسُوسَ[5]، فقلتُ له: يا أبا بكر! كيفَ سمعت أبا عبداللهِ[6] يقولُ في القرآن؟

قال: سمعتُ أبا عبداللهِ يقول: القرآنُ كلامُ اللهِ؛ غيرُ مخلوق، فمَن قال: مخلوقٌ؛ فهو كافر.

قلتُ: كيف سمعتَه يقول فيمَن وقف؟

قال: هٰذا رجلٌ سوءٍ، وأخافُ أن يدعو إلى خلقِ القرآن.

قلتُ له: يا أبا بكر! كيف سمعتَ أبا عبداللهِ يقول في اللَّفظ؟

قال: مَن قال: لفظه في القرآن مخلوق؛ فهو جهميٌّ[7].

---

(١) قال الذهبي في «سيره» (١٧ / ٥٦٣): «الإمام، المحدث، الرئيس الأوحد، شيخ همذان، أبو منصور الهمذاني الصوفي، العبد الصالح . . . قال شيرويه في «تاريخه»: كان صدوقاً ثقة. (ت ٤٣١هـ)».

وقال الذهبي (١٧ / ٥٦٤): «ومن الرواة عنه الحافظ أبو بكر الخطيب».

(٢) أبو الفضل التيمي الهمذاني؛ قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩ / ٣٣١): «كان حافظاً، فهماً، ثقة، ثبتاً»، (ت ٣٨٤هـ). انظر: «السير» (١٦ / ٥١٨ ـ ٥١٩).

(٣) قال صالح بن أحمد: «كان ثقة هيوباً ذا سنّة». كذا في «السير» (١٥ / ٢٤٧).

(٤) أبو بكر أحمد بن محمَّد بن الحجَّاج المرُّوذي، صاحب الإمام أحمد، توفي سنة (٢٧٥هـ). انظر: «السير» (١٣ / ١٧٣).

(٥) قال ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٤ / ٢٨): «مدينة بثغور الشام بين أنطاكية وحلب وبلاد الروم».

(٦) الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى.

(٧) سبقت هٰذه المسألة في (ص ٣٦).

قلت: أبا بكر! وأيش الجهمي؟

قال: شكَّ في الله أربعين صباحاً.

قلت: مَن شكَّ في الله؛ فهو كافر.

قال: نعم[1].

* * * * *

(١) هذا النقل عن الإمام أحمد موجود في المخطوطة قبل جواب الخطيب البغدادي وبعد كتاب الإسماعيلي.

جواب أبي بكر الخطيب
عن سؤال بعض أهل دمشق في الصفات

أخبرنا الشَّيخ أبو طالبٍ المبارك بن عليٍّ الصَّيرفيُّ[1] إذناً؛ قال: أنبأنا أبو الحسن محمَّد بن مرزوق بن عبدالرزَّاق الزَّعفراني[2] قراءة عليه وأنا أسمع في ربيع الأوَّل من سنة ستٍّ وخمس مئة؛ قال: أنبأنا الخطيب الحافظ أبو بكر أحمد بن عليٍّ البغداديُّ[3]؛ قال: كتبَ إليَّ بعض أهل دمشق يسألني عن مسائل ذكرها؟ فأجبتُه عن ذلك، وقرأه لنا في جواب ما سُئل عنه، فقال:

وقفتُ على ما كتب به الشيخ الفاضل أدامَ اللهُ تأييده وأحسن توفيقَه وتسديدَه، وسكنت إلى ما تأدّى إليَّ من علم أخباره أجراها اللهُ على إيثارِه، وأجبتُه بما له جواب نفع ووفاق اختياره، وأسأل الله العصمةَ من الخطإ والزَّلل، والتَّوفيق لإدراك صواب القول والعمل، بمنِّه ورحمته.

---

(١) في «ذيل تاريخ بغداد» (١٥ / ٣٣٧): «كان ثقةً، توفي سنة (٥٦٢هـ)». وانظر: «السير» (٢٠ / ٤٨٧).

(٢) في «المنتظم» (٩ / ٢٤٩) لابن الجوزي: «كان سماعه صحيحاً، وكان ثقة له فهم جيِّد، وكتب تصانيف الخطيب وسمعها».

وقال الصَّفدي في «الوافي بالوفيات» (٥ / ١٦): «كان شيخاً، فاضلاً، ورعاً، ديِّناً، على طريق السَّلف». وانظر: «السير» (١٩ / ٤٧١ ـ ٤٧٢).

(٣) انظر ترجمة الخطيب في: «سير أعلام النبلاء» (١٨ / ٢٧٠ ـ ٢٩٧).

أمَّا الكلامُ في الصِّفات؛ فإنَّ ما رُوِيَ منها في السُّنن الصِّحاح؛ مذهب السَّلف رضوانُ[1] اللهِ عليهِم إثباتها وإجراؤها على ظواهرها[2]، ونفي الكيفيَّة والتَّشبيه عنها.

وقد نفاها قومٌ، فأبطلوا ما أثبتَه اللهُ سبحانَه.

وحقَّقها من المثبِتينَ قومٌ[3]، فخرجوا في ذلك إلى ضربٍ من التَّشبيه والتَّكييف.

والقصدُ[4] إنَّما هو سلوك الطَّريقة المتوسِّطة بين الأمرين، ودين الله [تعالى][5] بين الغالي فيه والمقصِّر عنه.

والأصل في هذا[6] أنَّ الكلامَ في الصِّفاتِ فرعٌ على الكلامِ[7] في الذَّات، ويَحْتَذي[8] في ذلك حَذْوه ومثاله.

فإذا[9] كان معلوماً[10] أنَّ[11] إثبات ربِّ العالمين عزَّ وجلَّ إنَّما هو إثبات

---

(١) في «ذم التأويل» (ص ١٥) لابن قدامة: «رضي».

(٢) في «ذم التأويل» (ص ١٥): «ظاهرها».

(٣) في «السير» (١٨ / ٢٨٤) و«التذكرة» (٣ / ١١٤٣): «قوم من المثبتين»، وهو الذي كان موجوداً في المخطوطة، ثم ضُرِبَ عليه، وكتب بدله المثبت أعلاه.

(٤) في «تذكرة الحفاظ» (٣ / ١١٤٣): «والفصل».

(٥) زيادة من «السير» (١٨ / ٢٨٤).

(٦) سقطت كلمة «هذا» في «العلو» (ص ٣٢٦).

(٧) في «التذكرة» (٣ / ١١٤٣) و«السير» (١٨ / ٢٨٤): «فرع الكلام»؛ بلا: «على».

(٨) في «العلو» (ص ٣٢٧): «نحتذي».

(٩) في «العلو» (ص ٣٢٧) و«التذكرة» (٣ / ١١٤٣): «وإذا».

(١٠) في «التذكرة» (٣ / ١١٤٣) و«السير» (١٨ / ٢٨٤): «معلوم»، وهو خطأ؛ كما نبَّه عليه محقِّق «السير».

(١١) سقطت من كتاب «العلوّ» (ص ٣٢٧).

وجـود لا إثبـات كيفيَّة[1]؛ فكذٰلك إثبات صفاته إنَّما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف.

فإذا قُلنا: للهِ تعالى[2] يدٌ، وسمعٌ، وبصرٌ؛ فإنَّما هي[3] [إثبات][4] صفات أثبتها الله تعالى لنفسه، ولا نقولُ: إنَّ معنى اليد القدرة، ولا إنَّ معنى السَّمعِ والبصرِ العلمُ، ولا نقول: إنَّها جوارح [وأدواتٌ للفعل][5]، ولا نشبِّهها[6] بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل[7].

ونقـول: إنَّما وجب[8] إثباتُها لأنَّ التَّوقيف ورد بها، ووجب نفي التَّشبيه عنها؛ لقوله تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾[9]، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ولَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحدٌ﴾[10].

---

(١) في «ذم التأويل» (ص ١٥): «لا إثبات تحديد وتكييف».

(٢) لفظتا «لله تعالى» ساقطتان من كتاب «العلو» (ص ٣٢٧).

(٣) في «العلو» (ص ٣٢٧) و«ذم التأويل» (ص ١٥): «هو».

(٤) زيادة من «العلو» (ص ٣٢٧) و«ذم التأويل» (ص ١٥).

(٥) زيادة من «العلو» (ص ٣٢٧).

(٦) في «العلو» (ص ٣٢٧): «ولا تشبيهاً».
قال المعلق: «لعل أصله: ولا نشبهها».
قلت: هو كذٰلك جزماً؛ كما في المخطوطة هنا.

(٧) في «ذم التأويل» (ص ١٥): «الفعل».

(٨) في بعض نسخ «ذم التأويل»: «ورد».

(٩) الشورى: ١١.

(١٠) الإخلاص: ٤.
قال الـذهبي في «العلو» (ص ٣٢٧) بعد هٰذا: «وقال نحو هٰذا القول قبل الخطيب أحد الأعلام، وهٰذا الذي علمت من مذهب السَّلف، والمراد بظاهرها؛ أي: لا باطن لألفاظ الكتاب والسنة غير ما وضعت له؛ كما قال مالك وغيره: «الاستواء معلوم». وكذٰلك القول في السمع والبصر والعلم والكلام والإرادة والوجه ونحو ذٰلك، هٰذه الأشياء معلومة، فلا تحتاج إلى بيان وتفسير، لكن =

ولمَّا تعلَّق أهل البدع على عيب أهل النَّقل برواياتهم هٰذه الأحاديث، ولبَّسوا على مَن ضَعُفَ علمه بأنَّهم يروون ما لا يليقُ بالتَّوحيد ولا يصحُّ في الدِّين، ورَمَوْهم بكفر أهل التَّشبيه وغَفلةِ أهل التَّعطيل[1]؛ أُجيبوا بأنَّ في كتاب الله تعالى آيات محكمات يُفهم منها المراد بظاهرها، وآيات متشابهات لا يوقَف على معناها إلَّا بردِّها إلى المحكم، ويجب تصديقُ الكلِّ، والإيمان بالجميع؛ فكذٰلك أخبار الرَّسول ﷺ جارية هٰذا المجرى، ومنزَّلة على هٰذا التَّنزيل؛ يردُّ المتشابهُ منها إلى المحكَم، ويُقبلُ الجميع.

وتنقسم الأحاديث المرويَّة في الصِّفات ثلاثة أقسام:

أ ـ منها أخبار ثابتة: أجمع أئمَّةُ النَّقل على صحَّتها؛ لاستفاضتها، وعدالة ناقليها؛ فيجبُ قَبولُها، والإيمانُ بها، مع حفظِ القلبِ أنْ يسبِق إليه اعتقادُ ما يقتضي تشبيهَ اللهِ بخلقِه، ووصفِه بما لا يليقُ به من الجوارِح والأدوات، والتغيُّر والحركات.

= الكيف في جميعها مجهول عندنا، والله أعلم».

واعلم أن قول الخطيب: «أما الكلام في الصفات . . .» إلى قوله تعالى: ﴿ولم يكن له كفواً أحد﴾: أخرجه ابن قدامة في «ذم التأويل» (ص ١٥)، ومن طريقه الذهبي في «العلو» (ص ٣٢٦)؛ قال: أخبرنا إسماعيل بن عبدالرحمن العدل: أنبأنا عبدالله بن أحمد الفقيه (هو ابن قدامة) به: (فذكره).

وتابع الصيرفيَّ الحافظ أبو طاهر السلفي. أخرجه الذَّهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣ / ١١٤٢) و«السير» (١٨ / ٢٨٢)؛ قال: أخبرنا أبو علي بن الخلال: أنا جعفر (هو أبو الفضل الهمداني): أنا أبو طاهر الحافظ: نا محمد بن مرزوق الزعفراني به: (فذكره).

(١) قال أبو حاتم الرازي: «علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل السنة حشوية؛ يريدون إبطال الآثار، وعلامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبِّهة، وعلامة القدرية تسميتهم أهل الأثر مجبرة، وعلامة المرجئة تسميتهم أهل السنة مخالفة ونقصانية، وعلامة الرافضة تسميتهم أهل السنة ناصبة، ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد، ويستحيل أن تجمعهم هٰذه الأسماء». «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٢ / ١٧٩) للالكائي.

ب ـ **والقسم الثَّاني**: أخبار ساقطة، بأسانيد واهية، وألفاظ شنيعة، أجمع أهل العلم بالنَّقل على بطولها؛ فهٰذه لا يجوز الاشتغال بها، ولا التَّعريج عليها[1].

ج ـ **والقسم الثالث**: أخبار اختلفَ أهلُ العلم في أحوال نقَلَتِها، فقبِلَهم البعض دون الكلِّ؛ فهٰذه يجب الاجتهاد والنَّظر فيها؛ لتلحق بأهل القَبول، أو تُجعَلَ في حيِّز الفساد والبطول[2].

وأمَّا تعيينُ الأحاديث[3]؛ فإنِّي لم أشتغل بها، ولا تقدَّم منِّي جمعٌ لها، ولعلَّ ذٰلك يكون فيما بعد إنْ شاءَ اللهُ[4].

---

(١) قال ابن قدامة في «ذم التأويل» (ص ٤٧): «ينبغي أن يُعلم أن الأخبار الصحيحة التي ثبتت بها صفات الله تعالى هي الأخبار الصحيحة الثابتة بنقل العدول الثقات التي قَبِلها السلف ونقلوها ولم ينكروها ولا تكلموا فيها، وأما الأحاديث الموضوعة التي وضعتها الزنادقة ليلبِّسوا بها على أهل الإسلام أو الأحاديث الضعيفة إمَّا لضعف رواتها أو جهالتهم أو لعلة فيها؛ فلا يجوز أن يُقال بها، ولا اعتقاد ما فيها، بل وجودها كعدمها، وما وضعته الزنادقة فهو كقولهم الذي أضافوه إلى أنفسهم. . . وليعلم أنَّ من أثبت لله تعالى صفة بشيء من هٰذه الأحاديث الموضوعة؛ فهو أشدُّ حالاً ممن تأوَّل الأخبار الصحيحة، ودين الله تعالى هو بين الغالي فيه والمقصّر عنه، وطريق السلف رحمة الله عليهم جامعة لكل خير، وفَّقنا الله وإيَّاكم لاتباعها وسلوكها».

(٢) قال الشيخ الألباني في «مختصر العلو» (ص ٤٩) ـ بعد إيراده جواب الخطيب هٰذا ـ: «فاحفظ هٰذا الأصل من الكلام في الصفات، وافهمه جيِّداً؛ فإنه مفتاح الهداية والاستقامة عليها، وعليه اعتمد الإمام الجويني حين هداه الله تعالى لمذهب السَّلف في الاستواء وغيره؛ كما تقدَّم ذكرُه عنه، وهو عمدة المحقِّقين كلهم في تحقيقاتهم لهٰذه المسألة؛ كابن تيمية وابن القيِّم وغيرهما».

(٣) لعلَّ الخطيب يريد بها الأحاديث المرويَّة في الصفات، والتي قسَّمها ثلاثة أقسام، فأفصح عن نيته في تأليف كتاب يجمعها؛ فهل تمَّ له ذٰلك؟ المراجع التي ترجمت للخطيب لم تذكر له هٰذا الكتاب، والله أعلم.

(٤) وجواب الخطيب هٰذا يدلُّ على سلفيَّته في المعتقد، وانظر عن عقيدة الخطيب ما كتبه المعلِّمي في «التنكيل» (١ / ١٢٦ ـ ١٢٧).

السَّماعات

الأوَّل: سَمِعَ ما في هٰذه الورقة والتي قبلها على الشيخ الصَّالح أبي الحسن علي بن أبي عبيدالله بن علي بن المقيَّر البغدادي[1] أثابه اللّٰه الجنَّة؛ بإجازته من الحافظ ابن ناصر ومن أبي طالب الصَّيرفيّ المذكورين في أوَّلها، وإجازته أيضاً لذٰلك من أبي المعالي الفضل بن سهل الإسفراييني[2] عن أبيه إجازة؛ بقراءة أبي محمَّد عيسى بن عبدالله بن عبدالله بن قدامة المقدسيّ ـ عفا الله عنه ـ الفقهاء:

ــ أبو القاسم عبدالرحمٰن بن برد بن محمد الثعلبي.

ــ وأبو المرجَّا سالم بن ثمال بن عنان الفرضي.

ــ وأبو عبدالله محمَّد بن عبدالرحيم بن عبدالواحد المقدسي.

ــ وابن أخته عبدالرحمٰن بن علي بن أحمد.

ــ وساعد بن سعد الدِّين ثلاج.

ــ والقاضي أبو عمر.

ــ وعثمان بن جبريل بن مروان.

ــ وأحمد بن محمَّد بن الزَّين . . .

في سابع شعبان سنة ثلاث وثلاثين وست مئة بجامع دمشق.

كتبه أبو حسَّان بن محمَّد بن حمدان بن فراج النَّميري، وصحَّ.

الثاني: كذٰلك سمع ما في هٰذه الورقة والتي قبلها على الشيخة الصالحة العابدة المجتهدة المحسنة بركة النِّسوة الصَّالحات أمّ عبدالله زينب بنت أبي العبَّاس أحمد بن عبدالرحيم بن عبدالواحد المقدسي الصَّالحيَّة[3] جزاها الله خيراً؛ بإجازتها من ضوء الصَّباح عجيبة بنت أبي بكر

---

(١) وصفه الذهبي قائلاً: «الشيخ، المسند، الصالح، رحلة الوقت. . . توفي سنة (٦٤٣هـ)». «السير» (٢٣ / ١١٩).

(٢) قال في «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» (١٩ / ٢١٥): «الواعظ، كان يعرف بالأمير الحلبي، ولد بديار مصر، ونشأ ببيت المقدس، وقدم دمشق مع والده، وكان والده محدِّثاً مشهوراً».

وقال الذهبي في «سيره» (٢٠ / ٢٢٦): «قال السَّمعاني: يتَّهم بالكذب في لهجته، وسماعه صحيح. قلت (الذَّهبي): روى عنه السَّمعاني، وابن عساكر، وآخر من روى عنه بالإجازة ابن المقيّر، مات في (٥٤٨هـ)».

(٣) محدِّثة جليلة؛ قال الذَّهبي: «كانت ديِّنة، خيِّرة، روت الكثير، توفيت سنة (٧٤٠هـ)». انظر: «الدرر الكامنة» (٢ / ٢٠٩ ـ ٢١٠)، و«أعلام النساء» (٢ / ٤٦ ـ ٥١).

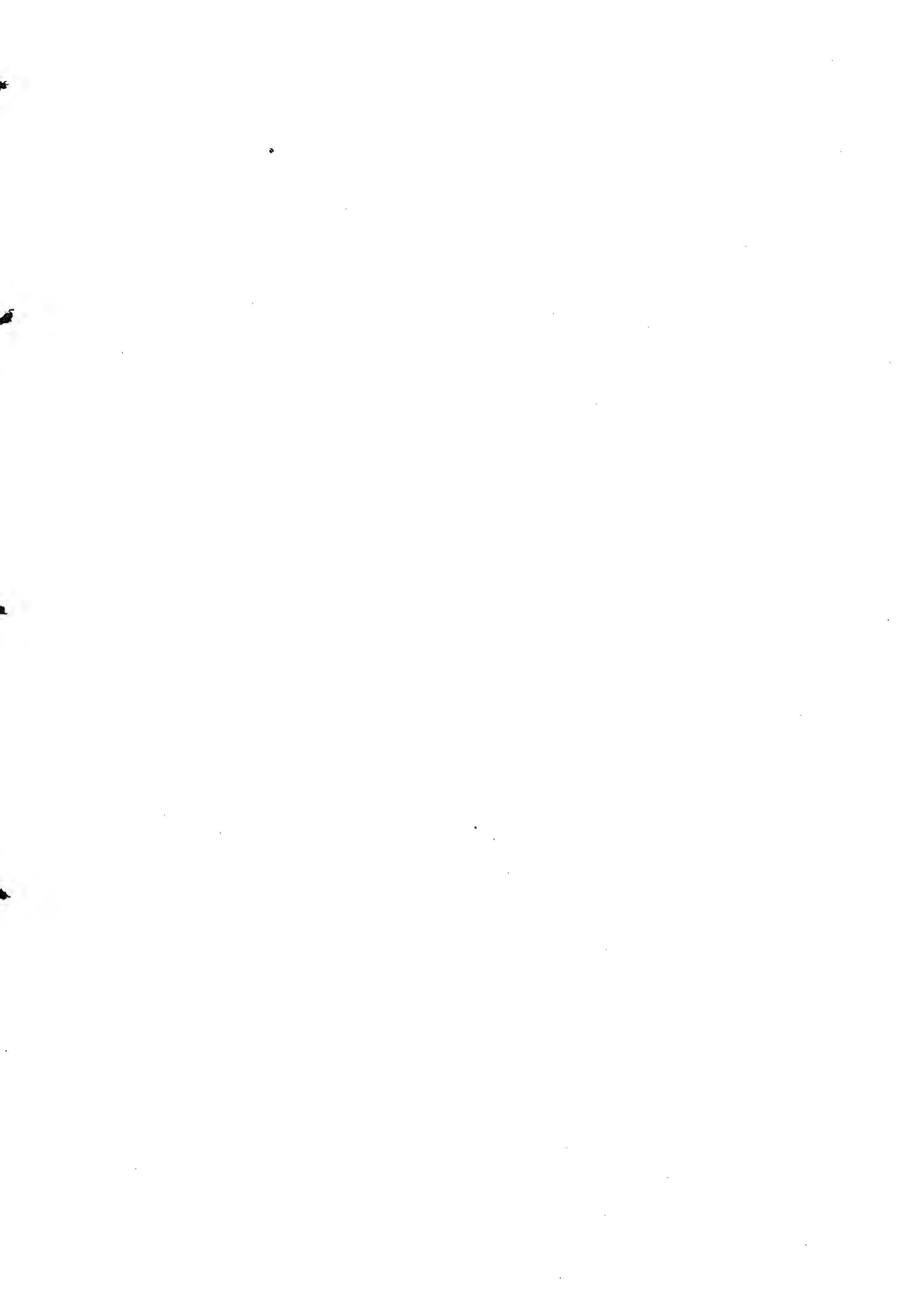
محمد بن أبي غالب بن أحمد الباقداري البغدادية[1]، بإجازتها من أبي الفرج مسعود بن الحسن بن القاسم بن الفضل بن أحْمد بن أحمد الثَّقفي[2]؛ بإجازته من أبي بكر الخطيب رحمه الله: محمَّد بن عبدالله بن أحمد بن عبدالله بن أحمد بن محمَّد بن إبراهيم بن أحمد بن عبدالرحمٰن بن إسماعيل بن منصور بن عبدالرحمٰن المقدسيّ عفا الله عنه؛ بقراءته، وهٰذا خطُّه، في يوم السَّبت تاسع وعشرين ذي الحجَّة من سنة ثلاثين وسبع مئة بمنزلهاَ بدمشق، ثم قرأ عليها بالسَّند المذكور في ليلة الأربعاء ثالث محرَّم سنة إحدى وثلاثين وسبع مئة مع بقيَّة جواب الخطيب المذكور في غير هٰذا الموضع.



---

(١) قال ابن العماد في «شذرات الذهب» (٥ / ٢٣٨): «سمعت من عبدالحق وعبدالله ابني منصور الموصلي، وهي آخر مَن روى بالإجازة عن مسعود والرستمي وجماعة»، توفيت سنة (٦٤٧هـ). وانظر: «أعلام النساء» (٣ / ٢٥٧ ـ ٢٥٨).

(٢) قال الذهبي في «سيره» (٢٠ / ٤٦٩): «الشيخ، المعمَّر، الفاضل، مسند العصر، أبو الفرج الثَّقفي الأصبهاني . . . روى الكثير بإجازة أبي الغنائم بن المأمون وأبي بكر الخطيب، توفي سنة (٥٦٢هـ)».



فصلٌ في الثناء على أصحاب الحديث

فصلٌ عن العلَّامة ابن عقيل الحنبلي صاحب كتاب «الفنون» في الثَّناء على أصحاب الحديث وأنَّهم على السَّلامة وطريقة السَّلف*.

قال ابن عقيل[1]: قال حنبليٌّ ـ يعني: نفسه ـ:

اعلمْ أنَّني حقَّقتُ النَّظرَ تحقيقاً لنفسي ولمعتقدي؛ فوجدتُ أنَّ أصحاب الحديث على السَّلامة وطريقة السَّلف[2]، وما وجدتُ ذٰلك بيقين؛ إلَّا بعد أن خُضتُ مقالات الناس خوضاً، وجُبْتُ مذاهب الأصوليِّين جَوْباً[3]، وعلمتُ أنَّ

(*) وهٰذا الفصل موجودٌ في المخطوطة بعد جواب الخطيب.

(١) في «السير» (١٩ / ٤٤٣): «الإمام، العلَّامة، البحر، شيخ الحنابلة، أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن عبدالله، البغدادي، الظَّفري، الحنبلي، المتكلِّم، صاحب التصانيف... علق كتاب «الفنون»، وهو أزيد من أربع مئة مجلد، توفي سنة (٤٥٨هـ)».

وهٰذا الفصل عن ابن عقيل موجود في المخطوطة هٰكذا بعد جواب الخطيب البغدادي.

(٢) وللخطيب البغدادي كتاب في «شرف أصحاب الحديث»، فريد في بابه.

(٣) قال الذهبي في «الميزان» (٣ / ١٤٦): «خالف السَّلف، ووافق المعتزلة في عدَّة بدع، نسأل الله العفو والسلامة؛ فإن كثرة التبحُّر في الكلام ربَّما أضرَّ بصاحبه، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه».

لكنه رحمه الله تاب من ذٰلك كله، فقال: «إني أبرأ إلى الله تعالى من مذاهب مبتدعة الاعتزال وغيره، ومن صحبة أربابه، وتعظيم أصحابه، والترحُّم على أسلافهم، والتكثُّر بأخلاقهم، =

أصحاب الحديث ؛ لمَّا لم يصغوا إلى شُبههم ؛ سلِموا ، وقلَّ أن يسلَم من الشُّبه المردية ـ يعني : أحداً ـ مع خوضه ، ولكنَّ الله نفعَني بذٰلك ، حيث قويتُ على دفع شبه المبتَدعين ؛ بما قد ضمَّنتُه كتابي هٰذا كثيراً من الفصول[1] ، وعلمتُ أنَّ السَّلامة للقوم بما قد علمته .

السَّماعات

قرأتُ جميعَه ـ وفيه اعتقاد الإسماعيليّ وجواب أبي بكر الخطيب على ـ : الشَّيخ الإمام العالم الـزَّاهد العابد شمس الدِّين أبي عبدالله محمَّد بن عبدالرَّحيم بن عبدالواحد المقدسيّ[2] سماعه المذكور من كلٍّ واحد منهما .

فسمع : ناصر الدِّين أبو بكر بن عمر بن أبي بكر بن السَّلَّار ، وفخر الدِّين أحمد بن حسن بن يوسف الفارقي ، وعزّ الدَّولة ريحان بن عبدالله الأمجدي ، ومحمَّد بن أحمد بن . . . ومحمَّد بن الزين أبي بكر بن محمَّد بن طرخان ، وعبدالله بن أحمد بن عبدالرحمٰن بن حسن ، وعبدالرحمٰن بن عبداللطيف بن عبدالرحمٰن الحرَّاني أبوه (؟) العطَّار حضر في الرَّابعة ، وحامله الشَّمس عبدالرحمٰن بن محمد بن عبدالله الحابورى[3] .

= وما كنت علَّقته ووجد بخطِّي من مذاهبهم وضلالتهم ؛ فأنا تائب إلى الله تعالى من كتابته ، ولا تحلُّ كتابته ، ولا قراءته ، ولا اعتقاده . . . وقد كان الشَّريف أبو جعفر ومَن كان معه من الشيوخ والأتباع ، سادتي وإخواني ، حرسهم الله تعالى مصيبين في الإنكار عليَّ ؛ لما شاهدوه بخطِّي من الكتب التي أبرأ إلى الله تعالى منها ، وأتحقَّق أنِّي كنت مخطئاً غير مصيب . . . » . انظر : «ذيل طبقات الحنابلة» (١ / ١٤٤ ـ ١٤٥) .

ولابن قدامة جزء في «توبة ابن عقيل» في مكتبة شيخنا حماد الأنصاري .

(١) قد يكون المراد كتابه «الفنون» ؛ ففيه يكثر من ذكر قوله : «قال حنبلي» ؛ يريد به نفسه .

(٢) سبقت ترجمته (ص ٥٨) .

(٣) هٰكذا بالإهمال والأقرب ـ والله أعلم ـ أنها : الخابوري ؛ قال في «الأنساب» (٥ / ٢) : «هٰذه النسبة إلى الخابور ، وهو نهر كبير بنواحي الجزيرة بين الموصل والرقَّة ، عليه قرى كثيرة وبليدات» .

وصحَّ ذٰلك وثبت في يوم الاثنين الرَّابع والعشرين من المحرَّم من سنة ثلاث وسبعين وسبع مئة بالمدرسة الضيائيَّة[1] بسفح قاسيون ظاهر دمشق المحروسة.

كتبه فقيـر رحمة ربِّه عليّ بن مسعود بن نفيس بن عبدالله الموصليّ ثم الحلبيّ[2] عفا الله عنه ورفق به ولطف؛ حامداً الله تعالى، ومصلِّياً على نبيِّه محمَّد وآله وصحابته ومسلِّماً.

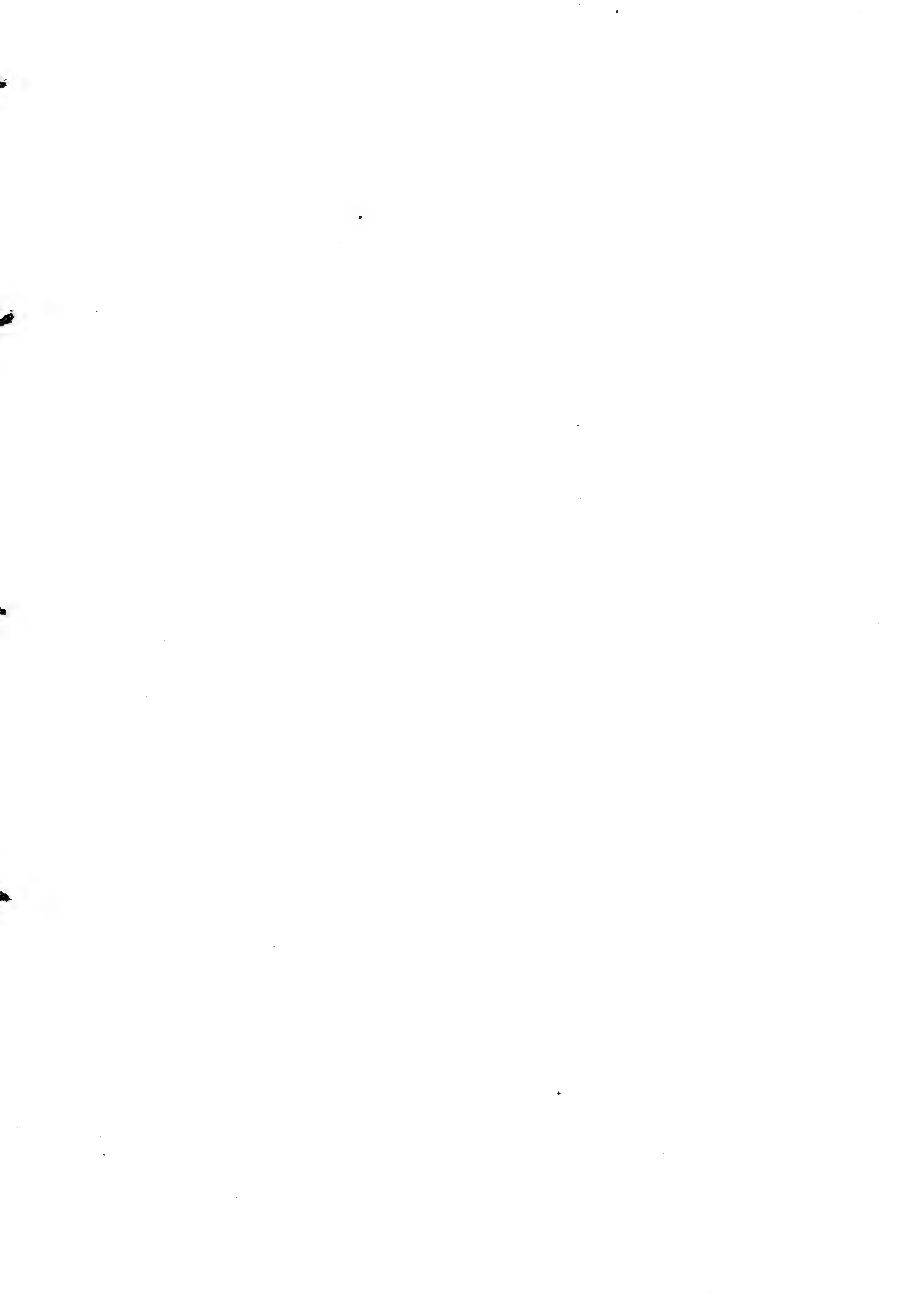
صحَّ وثبت.

* * * * *

---

(١) «قال ابن شدَّاد: مدرسة ضياء الدين محاسن، كان رجلاً صالحاً، بنى هٰذه المدرسة، وجعلها موقوفة على مَن يكون أمير الحنابلة، يذكر فيها الدَّرس». «الدارس في تاريخ المدارس» (٢ / ٩٩) لعبدالقادر النعيمي.

(٢) قال الـذهبي في «المعجم المختص» (ص ١٧٦): «الإمـام، الفقيه، المحـدِّث، الصالح، الزاهد، بقيَّة السلف، مفيد الطلبة، نور الدين، أبو الحسن الموصلي ثم الحلبي، نزيل دمشق، مات في سنة (٧٠٤هـ)».



فهرس المصادر والمراجع

(أ)

- «إبطال التأويلات»: لأبي يعلى.
- «إثبات عذاب القبر»: للبيهقي.
- «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل»: للألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- «إعلام الموقعين عن رب العالمين»: لابن القيم، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
- «أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام»: لعمر رضا كحَّالة، مؤسسة الرسالة.
- «الأربعين في صفات ربِّ العالمين»: للذَّهبي، تحقيق جاسم سليمان الدوسري، الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٨هـ.
- «الأنساب»: للسمعاني، الطبعة الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ١٣٨٢هـ.
- «الإيمان لابن أبي شيبة»: تحقيق الألباني، المطبعة العمومية بدمشق.
- «الإيمان»: للسعدني، تحقيق حمد بن حمدي الجابري، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- «الإيمان»: لابن منده، تحقيق د. علي ناصر الفقيهي.
- «الإيمان»: لابن تيمية، خرج أحاديثه الشيخ الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ.
- «إيضاح الحق في دخول الجني في الإنسي والردّ على من أنكر ذلك»: لابن باز.

(ب)

- «الباعث على إنكار البدع والحوادث» : لأبي شامة الشافعي ، تحقيق مشهور حسن سلمان ، دار الراية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .
- «البداية والنهاية» : لابن كثير ، مطبعة السعادة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٥١هـ .

(ت)

- «تاريخ بغداد» : للخطيب البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
- «تبصير أولي النهى بمعالم الهدى» : لابن جرير الطبري ، مخطوط .
- «التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة» : للقرطبي ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ .
- «تذكرة الحفاظ» : للذهبي ، دار إحياء التراث العربي .
- «تحقيق البرهان في إثبات حقيقة الميزان» : لمرعي الحنبلي .
- «التعريفات» : للجرجاني ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٧١م .
- «تفسير القرآن العظيم» : لابن كثير ، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» : لابن حجر ، شركة الطباعة الفنية ، القاهرة ، تصحيح عبدالله المدني ، ١٣٨٤هـ .
- «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» : للمعلمي ، تحقيق الألباني ، المطبعة العربية ، لاهور ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ .
- «توبة ابن عقيل» : لابن قدامة ، مخطوط في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري .
- «التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل» : لابن خزيمة ، تحقيق د. عبدالعزيز الشهوان ، مكتبة الرشد ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ .

(ج ، ح)

- «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» : للطبري ، دار الفكر ، ١٤٠٥هـ .
- «جامع العلوم والحكم» : لابن رجب ، مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .

- «الحجَّة في بيان المحجَّة»: للأصبهاني، تحقيق المدخلي ومخمد بن محمود أبو رحيم، دار الراية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- «الحوض»: لبقي بن مخلد، مخطوط.
- «الحيدة»: لعبدالعزيز الكناني.

(د ـ ر)

- «الدارس في تاريخ المدارس»: لعبدالقادر بن محمد النعيمي، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٠٨هـ.
- «درء تعارض العقل والنقل»: لابن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، طبع جامعة الإمام، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة»: لابن حجر، دار الكتب الحديثة، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ.
- «ذم التأويل»: لابن قدامة، تحقيق بدر بن عبدالله البدر، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- «ذيل تاريخ بغداد المختصر من تاريخ الدبيثي»: اختصره الإمام الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- «ذيل طبقات الحنابلة»: لابن رجب، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- «الرؤية»: للدارقطني.
- «الرد على مَن يقول: القرآن مخلوق»: لأحمد بن سلمان النجاد، تحقيق رضا الله محمد إدريس، مكتبة الصحابة، الكويت.

(س)

- «سبل السلام شرح بلوغ المرام»: للصنعاني، مكتبة الرسالة الحديثة.
- «سلسلة الأحاديث الصحيحة»: للألباني، المكتب الإسلامي.
- «السنة»: لابن أبي عاصم، تحقيق الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

- «سنن أبي داود»: بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الثانية، ١٣٦٩هـ، مطبعة السعادة، مصر.
- «سنن الترمذي»: بتحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.
- «سنن النسائي»: بترقيم وفهرسة عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- «سنن ابن ماجه»: تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية.
- «سير أعلام النبلاء»: الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- «السيل الجرار المتدفِّق على حدائق الأزهار»: للشوكاني، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

(ش)

- «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»: للالكائي، تحقيق د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض.
- «شرح حديث النزول»: لابن تيمية، طبعة المكتب الإسلامي، الطبعة السادسة، ١٤٠٢هـ.
- «شرح العقيدة الطحاوية»: لابن أبي العز، خرج أحاديثه الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، ١٣٩١هـ.
- «شرف أصحاب الحديث»: للخطيب البغدادي.
- «الشريعة»: للآجري، مطبعة السنة المحمدية، تحقيق محمد حامد الفقي، الطبعة الأولى، ١٣٦٩هـ.
- «شذرات الذهب في أخبار من ذهب»: لابن العماد، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

(ص - ض)

- «صحيح البخاري مع الفتح»: المطبعة السلفية.

- «صحيح مسلم»: تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- «صحيح ابن حبان»: الإحسان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- «صحيح الترغيب والترهيب»: المنذري، الألباني.
- «صريح السنة»: لابن جرير الطبري، تحقيق: بدر بن يوسف المعتوق، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي.
- «صلة الخلف بموصول السلف»: للروداني، تحقيق د. محمد حجِّي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- «ضوء الساري إلى معرفة الباري»: لأبي شامة.

(ع)

- «العقيدة السلفية في مسيرتها التاريخية»: للمغراوي.
- «عقيدة السلف أصحاب الحديث»: لأبي عثمان الصابوني.
- «العلو للعلي الغفار»: للذهبي، تحقيق محمد رشيد رضا، مطبعة المنار، مصر، ١٣٣٢هـ.

(ف ـ ل)

- «فتيا ابن قدامة في ذم الشبابة والرقص والسماع»: لابن قدامة.
- «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: لابن حجر، المطبعة السلفية.
- «فتح القدير»: للشوكاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- «الكفاية في علم الرواية»: للخطيب البغدادي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، الطبعة الثانية.
- «لوامع الأنوار البهية»: لمحمد السفاريني الحنبلي، المكتب الإسلامي، دار الخاني، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ.

(م ـ و)

- «مجموع الفتاوى»: لابن تيمية، جمع عبدالرحمن بن محمد بن قاسم.

- «مجموعة الرسائل والمسائل»: لابن تيمية، تعليق: محمد رشيد رضا، دار الباز، مكة المكرمة.
- «مختصر العلو»: للألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
- «مستدرك الحاكم»: دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.
- «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد»: لابن النجار، تحقيق د. قيصر أبو فرح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- «مسند الإمام أحمد»: المكتب الإسلامي، دار صادر.
- «معجم البلدان»: لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- «المعجم الوسيط»: دار إحياء التراث العربي.
- «المعجم المختص»: للذهبي، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»: للبوصيري، تحقيق محمد الكشناوي، دار العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- «مكانة أهل الحديث»: للشيخ ربيع بن هادي، الدار السلفية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- «المنتظم في تاريخ الأمم والملوك»: لابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ.
- «موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول»: لابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»: للذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- «الوافي بالوفيات»: للصفدي، اعتناء هلموت ريتر، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٣٨١هـ.

* * * * *

فهرس الفوائد والموضوعات

* * * * *

التنضيد والمونتاج
دار الحسن للنشر والتوزيع
عمان: هاتف/فاكس (٦٤٨٩٧٥) ص.ب (١٨٢٧٤٢)